الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة غرداية
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ليسانس أكاديمي

تخصص: مالية وتجارة الدولية

اثر انتاج التمور على ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات

دراسة قياسية : 2023/1990

من إعداد الطالبان:

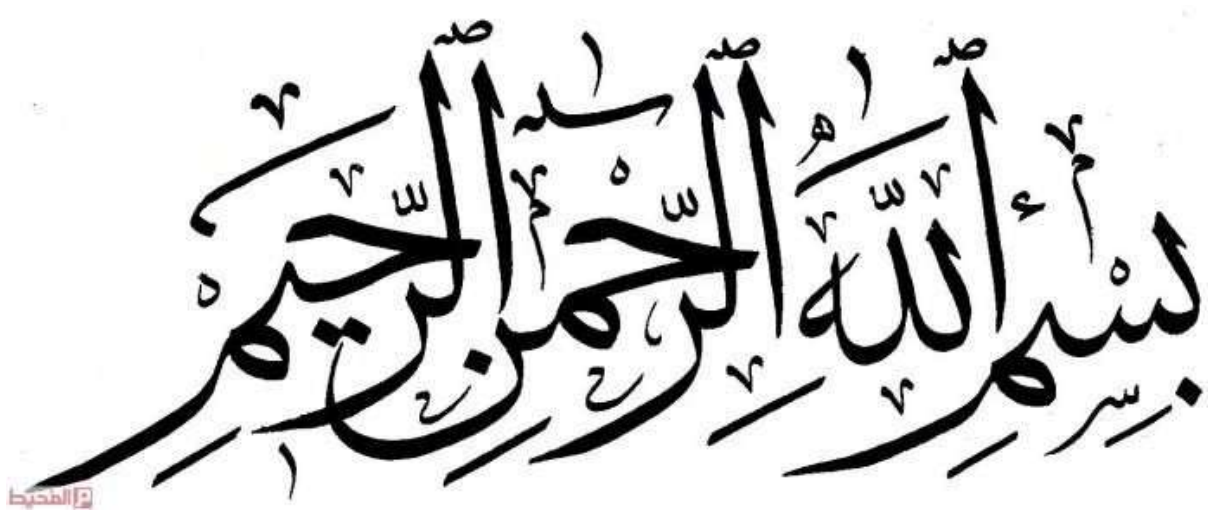
- بلعمري ايمن
- حربوش عبد السلام

تحت إشراف الأستاذ :

د/عيدات محند أورابح

الإسم واللقب	الجامعة	الصفة
د/ قلبازة آمال	غرداية	رئيسا
د/ عيدات محند أورابح	غرداية	مشرفا
د/ وازي عزالدين	غرداية	مناقشا1
د/ خطوي منير	غرداية	مناقشا2

السنة الدراسية:2025 /2026


بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

الحمد الله الذي وفقني لإتمام هذا العمل المتواضع.

اهدي جهدي الى من كان لهما الفضل الأول في حياتي والدايّ أطال الله في

عمرهما وادامهما سندا لي.

الى كل افرادي عائلتي الذين كانوا دائما سندا لي.

الى اساتذتي الافاضل الذين انارو دربي بالعلم والمعرفة.

وكل من ساهم في هذا العمل من قريب او من بعيد.

شكرًا

ايمن

إهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى من أوصاني بهما الله برًا، إحسانًا، والديا الكريمين، أطال الله في عمرهما، أنار الله بهما ليالي الصحة والعافية.

إلى من جمعنا معهم بيت واحد، وذكرًا خير سند، إخوتي الأعزاء كل باسمه،

وإلى رفقاء الدرب، إلى من علمني حرفا طيلة مساري الدراسي، ولم يبخل بعطاءه، لتكون إلى أستاذتي الأفاضل كل باسمه ومقامه، وأختص بالذكر أستاذنا الذي قدم لنا يد العون وساعدنا في هذا العمل. وإلى كل من اتسع قلبي لهم وضاقت هذه الورقة عن ذكرهم، أهديكم عملي المتواضع عرفانا لكم بالجميل وتقديرا لجهودكم.

عبد السلام

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر انتاج التمور على الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 1990–2023، ولتحقيق هدف الدراسة، تم الاعتماد على المنهج القياسي الكمي، من خلال استخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL)، والذي يسمح بدراسة إثر انتاج التمور على الصادرات خارج المحروقات في الاجل الطويل والقصير.

وأظهرت نتائج الدراسة القياسية وجود أثر إيجابي ومعنوي لإنتاج التمور على الصادرات خارج قطاع المحروقات، في الأجل الطويل، مما يؤكد الدور الفعال الذي يلعبه القطاع الفلاحي، وخاصة إنتاج التمور، في دعم وتنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر. كما بينت النتائج أن هذا القطاع يمثل أحد المحاور الأساسية في استراتيجية تنويع الاقتصاد الوطني وتعزيز القدرة التصديرية خارج قطاع المحروقات.

الكلمات المفتاحية: إنتاج التمور، الصادرات خارج قطاع المحروقات.

Abstract:

This study amis to mesure the impact of date production on non-hydrocarbon exports in Algeria over the period 1990–2023. To achieve this objective, a quantitative econometric approach was adopted using the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model, which allows the analysis of the relationship between date production and non-hydrocarbon exports in both the short and long run.

The empirical results indicate a positive and statistically significant impact of date production on non-hydrocarbon exports in the long run. This confirms the important role played by the agricultural sector, particularly date production, in supporting and promoting non-oil exports in Algeria. The findings also show that this sector represents a key pillar in the national economic diversification strategy and in enhancing Algeria's export capacity outside the hydrocarbon sector.

Keywords : Date production, Non-hydrocarbon exports.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

مقدمة .....أ

الفصل الأول: الادبيات النظرية والتطبيقية للصادرات خارج قطاع المحروقات 1

تمهيد : ..... Error! Bookmark not defined.

المبحث الأول : ماهية التصدير. **3**

المطلب الأول : مفهوم التصدير وأهميته وأهدافه:.....**3**

فرع الأول : مفهوم التصدير. 3

فرع الثاني : أهمية و أهداف التصدير. 4

فرع الأول : أهم الاستراتيجيات المعتمدة في الجزائر..... 7

فرع الثاني : دور تصدير التمور في تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر 9

المبحث الثاني :الأدبيات التطبيقية.....**12**

المطلب الأول : الدراسات السابقة.....**12**

فرع الأول : الدراسات الأجنبية.....12

الفرع الثاني :الدراسات الوطنية.....13

المطلب الثاني : مقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية..... **15**

خلاصة الفصل الأول: **19**

الفصل الثاني: تحليل وقياس أثر انتاج التمور على صادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 1990-2023.20

تمهيد: **21**

المبحث الأول: تطور انتاج التمور وصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 1990-2023.....**22**

المطلب الأول : تحليل تطور انتاج التمور خلال الفترة 1990-2023.....**22**

المطلب الثاني : تحليل تطور صادرات خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 1990-2023..... .....**25**

المبحث الثاني : قياس أثر انتاج التمور على صادرات خارج المحروقات في الجزائر..... 27

المطلب الأول : التعريف بمتغيرات ونموذج الدراسة 27

أولا: لتعريف بمتغيرات الدراسة:.....27

ثانيا : وصف النموذج 28

ثالثا:التعريف بنموذج الدراسة.....28

المطلب الثاني : استقرارية السلاسل الزمنية 32

المطلب الثالث : تقدير نموذج Ardl 33

أولا : تحديد فترات الإبطاء المثلى: 34

ثالثا: تقدير نموذج ARDL: 35

رابعا : الاختبارات التشخيصية: 36

خامسا : تقدير العلاقة القصيرة وطويلة الأجل 40

خلاصة الفصل: 42

الخاتمة العامة: 44

قائمة المراجع و المراجع :..... 48

الملاحق 51

مقدمة

مقدمة

تعد المبادلات التجارية الدولية من أهم ركائز النمو الاقتصادي في العصر الحديث، إذ أصبحت الدول أكثر تقاربًا وتكاملًا من أي وقت مضى نتيجة تزايد تدفقات السلع والخدمات عبر الحدود. وتمثل هذه المبادلات تفاعلًا اقتصاديًا بين الدول تحكمه معطيات متعددة، أهمها التجارة الخارجية التي تُعد الوسيلة الأساسية لتلبية حاجات الدول من المنتجات التي لا تنتجها محليًا، وفي الوقت نفسه توجيه فائض إنتاجها نحو التصدير. وقد أسهم التطور التكنولوجي، إلى جانب التحولات السياسية والاقتصادية الكبرى، في تسريع وتيرة هذا التبادل التجاري الدولي، مما أدى إلى بروز نظام اقتصادي عالمي قائم على الانفتاح والتكامل والترابط بين الاقتصادات.

ومع تطور التبادل التجاري، تنوعت أشكال تدخل الدولة في إدارة علاقاتها التجارية الدولية من خلال تبنّي سياسات مختلفة تهدف إلى تحقيق أهدافها التنموية. وقد ركزت العديد من الدول على إنتاج السلع التي تمتلك فيها مزايا نسبية، سعيًا لتعزيز قدرتها التنافسية في إطار التجارة الدولية. والجزائر، على غرار باقي دول العالم، تسعى إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي وتنويع صادراتها خارج قطاع المحروقات، من خلال دعم وتطوير قطاعات إنتاجية بديلة، من بينها القطاع الفلاحي، وخاصة إنتاج التمور وتصديرها. ويحتل القطاع الزراعي في الدول العربية مكانة بارزة منذ القدم، حيث تحظى زراعة النخيل بأهمية خاصة ليس فقط كمصدر للغذاء، بل لارتباطها بالعادات والتقاليد والقيم الاجتماعية المتوارثة، مما منحها مكانة مميزة في المجتمعات العربية.

إن ترقية الصادرات خارج المحروقات من شأنها أن تسهم في تطوير القطاعات الداعمة للاقتصاد، وعلى رأسها القطاع الزراعي الذي يُعد من القطاعات الحيوية في اقتصادات دول العالم. فالدولة التي تولي اهتمامًا بالقطاع الزراعي تضمن قدرًا أكبر من الاستقرار الاقتصادي وتحقيق مستوى مناسب من الأمن الغذائي. ومهما اختلفت الاستراتيجيات التنموية، فإن القطاع الزراعي يظل من القطاعات التي ينبغي أن تحظى بأولوية معتبرة، نظرًا لدوره في توفير الغذاء وخلق فرص العمل ودعم التنمية المستدامة. وتعد زراعة النخيل في الجزائر إحدى الدعائم الأساسية للنشاط الزراعي في المناطق الجنوبية، لما لها من آثار غذائية واجتماعية واقتصادية وبيئية مهمة، إذ تسهم في الحفاظ على التوازن البيئي وضمان استمرارية دخل المزارعين في المناطق الصحراوية، إضافة إلى توفير العديد من الاحتياجات الغذائية وغير الغذائية، مما يعزز مساهمتها في دعم مسار النمو الاقتصادي.

وانطلاقًا مما سبق، تبرز أهمية دراسة قطاع التمور باعتباره أحد الركائز الأساسية لدعم الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات، خاصة في ظل ما يزخر به هذا القطاع من إمكانات إنتاجية وتسويقية معتبرة. غير أن تحقيق هذا الهدف يبقى مرتبطًا بمدى فعالية آليات التصدير والترويج في الأسواق الدولية، وقدرة المنظومة الإنتاجية والتسويقية على مواكبة متطلبات المنافسة العالمية. وفي هذا السياق، يصبح تحليل العلاقة بين تطور إنتاج التمور وأداء الصادرات أمرًا ضروريًا لتقييم مدى مساهمة هذا القطاع في رفع قيمة الصادرات خارج المحروقات وتعزيز تنويع القاعدة الاقتصادية في الجزائر.

ب-طرح الإشكالية:

في ضوء ما سبق، تتمثل الإشكالية الرئيسية للدراسة في السؤال الآتي:

ما مدى تأثير تطور إنتاج التمور في الجزائر على أداء الصادرات خارج قطاع المحروقات، خلال الفترة محل الدراسة؟

وتتفرع تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالصادرات وما أهميتها وأهدافها في الاقتصاد الوطني؟
- ما هي الاستراتيجيات المعتمدة لترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر؟
- ما دور قطاع التمور في دعم وتنمية الصادرات خارج المحروقات؟
- ما مدى تطور إنتاج التمور في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة؟
- هل يؤثر إنتاج التمور على الصادرات خارج قطاع المحروقات في المدى والقصير والطويل الجزائر؟

وبغية الإجابة عن تلك التساؤلات قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- للصادرات أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني من خلال تحسين الميزان التجاري وتوفير العملة الصعبة ودعم النمو الاقتصادي.
- تعتمد الجزائر على استراتيجيات متعددة لترقية الصادرات خارج المحروقات أهمها تنويع الاقتصاد، دعم الاستثمار، وتطوير الإطار القانوني واللوجستي للتجارة الخارجية.

- يساهم قطاع التمور بشكل فعّال في دعم وتنمية الصادرات خارج المحروقات عبر زيادة القيمة المضافة وتوفير العملة الصعبة وتنويع المنتجات التصديرية.
- عرف إنتاج التمور في الجزائر تطورًا تصاعديًا خلال الفترة محل الدراسة مع وجود بعض التذبذبات في بعض السنوات.
- يؤثر إنتاج التمور بشكل إيجابي على الصادرات خارج المحروقات في الجزائر في المدى القصير والطويل.

ت- أهداف الدراسة:

تهدف دراستنا في هذا الموضوع الى ما يلي:

:أهداف الدراسة

- تحليل الإطار النظري لمفهوم الصادرات وأهميتها في الاقتصاد الوطني.
- دراسة واقع قطاع التمور في الجزائر ودوره في دعم الصادرات خارج المحروقات.
- تحليل تطور إنتاج التمور والصادرات خارج المحروقات خلال الفترة (1990–2023).
- قياس أثر إنتاج التمور على الصادرات خارج المحروقات في الجزائر.

ث- أهمية الدراسة:

تكتسي هذه الدراسة أهمية علمية وواقعية، حيث تتمثل أهميتها فيما يلي:

- إبراز دور قطاع التمور كأحد البدائل الاستراتيجية لتنويع الصادرات الجزائرية .
- تحليل أحد أهم محاور الاقتصاد الجزائري المرتبط بالتحول من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد متنوع .
- تقديم إضافة علمية حول العلاقة بين الإنتاج الفلاحي والصادرات غير النفطية .
- دعم صانعي القرار بمؤشرات حول فعالية سياسات ترقية الصادرات خارج المحروقات .

- **ج-مبررات ودوافع اختيار موضوع الدراسة:**

1- دوافع ذاتية :

- اهتمام الشخصي بموضوع التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية .
- الرغبة في دراسة قطاع التمور باعتباره قطاعًا استراتيجيًا في الجزائر .
- ارتباط الموضوع بمجال التخصص الأكاديمي .
- حداثة وأهمية الموضوع في السياق الاقتصادي الوطني

2- . دوافع موضوعية :

- أهمية تنويع الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات .
- الدور المتزايد للقطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني .
- محدودية الدراسات التي تناولت العلاقة بين إنتاج التمور والصادرات .
- الحاجة إلى تقييم فعالية السياسات العمومية في هذا المجال.

ح- حدود الدراسة:

1- **حدود مكانية:** تقتصر الدراسة على الجزائر باعتبارها مجال الدراسة، مع التركيز على قطاع التمور والصادرات خارج المحروقات.

2- **الحدود الزمانية:** تمتد الدراسة خلال الفترة (1990–2023)، وذلك لملاءمتها لتوفر البيانات وإمكانية تحليل تطور المؤشرات محل الدراسة.

خ-منهجية الدراسة والأدوات المستخدمة:

تعتمد هذه الدراسة على مزيج من المناهج البحثية، حيث تم استخدام:

- المنهج الوصفي التحليلي: في الجانب النظري لعرض مفاهيم التصدير وقطاع التمور.
- المنهج القياسي (الكمي): لقياس أثر إنتاج التمور على الصادرات خارج المحروقات.

- تحليل واقع انتاج التمور والصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة المدروسة.

أما أدوات الدراسة فقد تمثلت في:

- البيانات الإحصائية الصادرة عن بنك الجزائر .
- برنامج قياسي Eviews لتحليل البيانات الاقتصادية في الجانب التطبيقي.

د- صعوبات الدراسة:

- محدودية الدراسات السابقة التي تناولت نفس العلاقة بشكل مباشر .
- تعقيد القياس الاقتصادي للعلاقة بين المتغيرات الفلاحية والتجارية .

ذ – تقسيمات البحث:

تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين رئيسيين:

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة، ويتناول مفاهيم التصدير، استراتيجيات ترقية الصادرات خارج المحروقات، ودور قطاع التمور في الاقتصاد الجزائري .

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية، ويتضمن تحليل تطور إنتاج التمور والصادرات خارج المحروقات خلال الفترة (1990–2023)، إضافة إلى قياس أثر إنتاج التمور على الصادرات باستخدام نموذج قياسي .

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للصادرات خارج قطاع المحروقات

تمهيد:

تعد الصادرات المورد الأساسي للعملة الصعبة للدول، فكلما زادت الصادرات زاد حجم الدخل من العملة الصعبة بما نعكس إيجابا على حياة الأفراد داخل الدولة، لذا نجد الدول تعمل على تعزيز صادراتها منها من خلال تنويع الصادرات، وعدم جعلها تعتمد على مورد محدد للصادرات، والجزائر من هذه الدول التي تسعى جاهدة الى تنويع صادراتها وعدم الاعتماد على قطاع المحروقات كمحور أوحد للعمة الصعبة، وفي هذا الفصل نتطرق إلى الجانب النظري للدراسة.

وقد قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين هما

المبحث الأول: ماهية التصدير.

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية.

المبحث الأول: ماهية التصدير.

تنوع الصادرات يعطي صورة إيجابية على قوة اقتصاد الدول، فكلما تنوعت مصادر الصادرات زادت معها مداخيل العملة الصعبة بما ينعكس إيجابا على رفاهية الفرد داخل الدولة، لذا تعمل الدول على تنويع صادراتها وعدم اقتصارها على مجال واحد، وفي هذا المبحث نتطرق شيء من التفصيل إلى مفاهيم والأساس النظري للتصدير والاستراتيجيات التي تساهم في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات.

المطلب الأول: مفهوم التصدير وأهميته وأهدافه:

في هذا المطلب نحاول تقديم تحديد مفهوم مصطلح التصدير، وأهدافه وأهميته في تعزيز اقتصاد الدول.

فرع الأول: مفهوم التصدير.

من أجل تعزيز مداخيل الدولة من العملة الأجنبية نجدها تعمل على تعزيز الصادرات باعتبارها هي همزة الوصل بين الدول والأسواق الخارجية، فمن أجل معرفة الدور الإيجابي للصادرات، يجب تحديد تعريف شامل ودقيق لهذا المصطلح، وهو الأمر الذي جعل المختصين يولون اهتماما كبيرا من أجل تحديد تعريف شامل ودقيق له.

قبل تحديد تعريف محدد وشامل لمصطلح التصدير نستعرض فيما يلي أهم التعاريف الخاصة بمصطلح التصدير وهي:

- **تعريف الأول:** هو تصريف الفائض من منتجات المؤسسة في الأسواق الخارجية قصد تحقيق الربح.[1]
- **تعريف الثاني:** هو الأسلوب الأكثر انتشارا في التجارة العالمية، ويعتبر أسلوبا مرنا وسهل الاستخدام، وهو لا يحتاج إلى استثمارات مالية كبيرة.[2]
- **تعريف الثالث:** هو مجموعة من العمليات تقوم على بيع مختلف السلع والخدمات من الأسواق الداخلية للدولة إلى الأسواق الخارجية من أجل تحصيل العملة الصعبة.[3]

[1]- بن شني عبد القادر، محاضرات حول تسيير عمليات التجارة الدولية، مطبوعة جامعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة مستغانم،2022/2021 ص39.

2- جعفر عبد الله موسى إدريس، الإدارة الاستراتيجية، دار الناشرون، الأردن،2013 ص226.

3- جبريط عائشة، دور هيئات التصدير في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات-دراسة تحليلية، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، جامعة غرداية 2025/2024 ص8.

- **تعريف الرابع:** هي عملية تقوم على بيع وإرسال سلع وخدمات وطنية إلى الخارج.1
- **تعريف فريد النجار:** مدى قدرة الدولة وشركاتها على تحقيق تدفقات سلعية وخدماتية ومعلوماتية ومالية وثقافية وسياحية وبشرية إلى دول وأسواق عالمية أخرى، بغرض تحقيق أهداف الصادرات من أرباح وقيمة مضافة وتوسع ونمو وانتشار فرص العمل والتعرف على ثقافات أخرى وتكنولوجيات وغيرها.2
- **تعريف (Claude Mévendais)** للصادرات على أنها كل السلع والخدمات التي تخرج بصفة نهايته من الإقليم الاقتصادي نحو باقي البلدان العالم.3
- **تعريف السادس:** بيع أقصى ما يمكن من الإنتاج الوطني للخارج للحصول على أجر قدر ممكن من رؤوس الأموال الخارجية، وتفادي خروجها من أجل تحقيق أقصى حد من الثراء.4
- **تعريف السابع:** هو تلك العمليات التي تتعلق بالسلع والخدمات التي يؤديها بصفة نهائية المقيمون وغير المقيمين في بلد.5

فكما هو ملاحظ نجد العديد من التعاريف لمصطلح التصدير، ومن خلالها يمكن القول ان التصدير هو عملية يتم بواسطتها نقل وبيع المنتجات والسلع الوطنية بمختلف أنواعها ومصادرها من البلد الأم إلى دول أخرى قصد الحصول على العملة الصعبة وتحقيق قيمة إضافية للاقتصاد الوطني

فرع الثاني: أهمية وأهداف التصدير.

للتصدير أهمية كبيرة يعمل على تحقيقها لذا تسعى الدول على اهتمام به ومن خلاله تحقيق مجموعة من الأهداف، وهو ما سنحاول التطرق إليه في هذا الفرع.

أولا: أهمية التصدير:

1- إبراهيم بلقلة، آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي- دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 2009/2008 ص8.

2- فريد النجار، التصدير المعاصر والتحالفات الاستراتيجية، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص 15.

3- إبراهيم بلقلة صباح وسعدون مروة وتومي لأميرة، سبل وآليات ترقية الصادرات خارج المحروقات، حالة الجزائر، مذكرة ماستر تخصص علوم تجارية، جامعة حمة لخضر-الوادي، 2022/2021، ص 03.

4- سمير عز الدين، دور القطاع الفلاحي في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر، مذكرة دكتورة في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، 2018/2017، ص 51.

5- سمير عز الدين، نفس المرجع، ص 52.

الهدف الأساسي لعملية التصدير هو تحقيق أكبر قدر ممكن من العملة الصعبة لفائدة الدول بما ينعكس إيجابا على التنمية ورفاهية الأفراد داخل الدول، ويمكن ان نخلص أهميته التصدير فيما يلي:

- يساعد الدولة على دعم الميزان التجاري بمعنى آخر تمكين الدولة وقدرتها على دفع قيمة ما تستورده من سلع وخدمات مما يجعل الإيرادات مرتفعة.
- خلق فرص عمل جديدة من خلال تحقيق معدلات نمو قادرة القضاء على البطالة داخل الدولة.1
- يمكن التصدير الدول من أن تشتغل مواردها الإنتاجية بأكبر قدر ممكن من الكفاءة أي تحصيل أكبر ناتج كلي ممكن.2
- يساهم التصدير في امتلاك الدولة للتكنولوجية الحديثة ونقل الخبرة والمهارات والقدرات الإدارية وفن التنظيم وإنشاء المشروعات.3
- يساهم في نمو الدخل الوطني عن طريق الاستغلال الأمثل للإمكانات والموارد المتاحة.
- جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، فنجاح عملية التصدير مرتبط بوجود الاستثمار من اجل جذب التكنولوجيا الحديثة والخبرة.
- العمل على تعزيز القدرة التنافسية للمنتوجات المحلية بما يجهلها قابلة للتصدير بكل أريحية والحصول على العملة الصعبة.
- تعزيز معايير الجودة والنوعية للسلع والخدمات المعنية بالتصدير من خلال الالتزام بالعقود والشروط مع الجهات المصدر لها.4

وعموما يمكن التأكيد على أمر مهم هو أن أهمية التصدير الأساسية هو جلب وأكبر قدر ممكن من العملة الأجنبية للدولة، من أجل تعزيز النمو الاقتصادي داخلها ومحاولة تعويض النقص في العملات الأجنبية

1- جبري عائشة، مرجع سابق ص10.

2- موسى سعيد مطر وآخرون، التجارة الخارجية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن،2001 ص13-16.

3- عبد العزيز سفيان ومجاهد سيد أحمد، ترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج المحروقات، زراعة التمور نموذجاً، مقال بحث في مجلة رؤى الاقتصادية، جامعة بشار، العدد 04، جوان 2013، ص46.

4- دكمة صباح، المرجع سابق، ص ص 06-07.

الناتج عن عملية استيراد المواد الأولية في صناعة وغيرها من المجالات وخاصة لدى دول العالم الثالث كالجزائر.

ثانيا: أهداف التصدير:

يهدف التصدير إلى تحقيق مجموعة مختلفة من الأهداف وهي تختلف من دولة على أخرى لكنها تشترك في عامل موجود، وهو تعزيز اقتصاد الدولة من خلال جلب أكبر قدر ممكن من العملة الصعبة.

للتصدير مجموعة من الأهداف يعمل على تحقيقها ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- الأهداف المرتبطة بالجانب المالي:1

- رفع مردودية رؤوس الأموال المستثمرة.
- الزيادة في رقم الأعمال.
- رفع هوامش المردودية والإيرادات المالية.
- الحصول على العملة الصعبة.
- الاستفادة من التشجيع الحكومي المحفز للتصدير بما يشجع المؤسسات داخل الدولة على المشاركة في عميلة التصدير.

- الأهداف المرتبطة بالأعمال التجارية:2

- من خلال تصدير الفائض من السلع والخدمات داخل الدولة بما ينعكس إيجابا على تجنب المنافسة المحلية.
- العمل على التوزيع الجغرافي للمخاطر بحيث كلما اتسعت وتنوعت الأسواق الخارجية المستهدفة بالتصدير تنوعت معها مخاطر الخسارة.
- أهداف مرتبطة بتحسين شروط الإنتاج.3
- يعمل على تحسين قدرات الإنتاج بالمؤسسة المصدرة.

1- جبريط عائشة، مرجع سابق، ص 09.

2- بوسعيد هشام وبلي البشير، معوقات عملية التصدير في الجزائر-دراسة حالة مؤسسة خاصة-مؤسسة كوندور، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، جامعة المسيلة، 2016/2015، ص 14.

3- يوسف هشام وبلي البشير، نفس المرجع، ص 16.

- تعويض جهود البحث والتطوير من خلال تعويض المصاريف المتعلقة بالبحث والتطوير داخل المؤسسة المصدرة.
- يساهم التصدير في تمديد دورة الحياة المنتوج ومضاعفة حجم المبيعات داخل المؤسسة المصدرة.

المطلب الثاني: استراتيجية ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات.

يعتبر قطاع المحروقات في الجزائر هو الركيزة الأساسية في مجال الصادرات، ومع التقلبات المتكررة التي يعرفها أسعار النفط بانخفاضها إلى مستويات قياسية بما يؤثر سلبا على مداخيل الجزائر من العملة الصعبة، عملت الحكومة الجزائرية على وضع استراتيجيات متنوعة هدفها تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات، وفي هذا المطلب تعرج على أهم هذه الاستراتيجيات.

فرع الأول: أهم الاستراتيجيات المعتمدة في الجزائر.

تعمل الجزائر جاهدة إلى تعزيز وتنمية صادراتها خارج قطاع المحروقات، من خلال تبني سياسات متعددة وفي قطاعات مختلفة تراها الحكومة هي الأنسب في دعم الصادرات خارج قطاع المحروقات.

يمكن تخليص أهم الاستراتيجيات المعتمدة في تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات كالآتي:

- تعزيز الشركات بين القطاع العام والقطاع الخاص في الاقتصاد الجزائري من خلال دعم التعاون الثنائي بينهما من أجل الوصول إلى التكامل الاقتصادي الذي يساهم في تحقيق الأهداف الاقتصادية الوطنية بشكل أكثر فعالية.1
- تشجيع الابتكار والاستثمار في البحث والتطوير عن طريق دعم البحث والابتكار في الإنتاج وتطوير منتوجات جديدة.2
- التغيير الكامل للمنظومة القانونية المتعلقة بالاستثمار في الجزائر من خلال إصدار قوانين جديدة خاصة بالاستثمار في الجزائر كالقانون رقم: 18/22المتعلق بالاستثمار في الجزائر3، الذي حاول تقديم كل الضمانات للمستثمرين في الجزائر وتسجيل الإجراءات الإدارية المتعلقة بهذا الملف، والهدف

1- أسماء بن ساحة، استراتيجية الدولة في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، حالة الجزائر، 2000-2023، مذكرة ماستر علوم التجارية، جامعة غرداية 2024/2023، ص 22.

2- هشام سفيان صولتشي ومصطفى حبشي، استراتيجية ترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر، مجلة البحوث الإدارة الاقتصاد، المجلد02، العدد01، 2020، ص 153.

3- القانون رقم: 18/22 المؤرخ في: 28جويلية 2022، في الجريدة الرسمية العدد رقم: 23.

منه هو تسهيل عملية إنشاء المشاريع ونقل الخبرات إلى داخل الجزائر من أجل دعم القطاعات الإنتاجية خارج قطاع المحروقات.[1]

- العمل على الحفاظ على معدل سعر صرف يسمح للمنتجين المحليين ببيع منتجاتهم وخدماتهم بطريقة تجعلهم يحققون الأرباح في الأسواق الدولية، من خلال تخفيض العملة المحلية (الدينار)، عن طريق تخفيض القيمة الخارجية للعملة المحلية الأمر الذي يؤدي إلى زيادة أكبر في الطلب على السلع المحلية المصدرة، ودعم عملية الحفاظ على استقرار الأسعار المحلية بعد عملية التخفيض.2
- العمل على تحرير عقد التصدير من خلال عملية ترقيم مبسطة للمصدرين في سجل التجاري،3 وهي:

- 101،411: لتصدير المنتوجات الزراعية الغذائية.
- 102،411: لتصدير المنتوجات الصناعية والمصنعة خارج المحروقات.
- 103،411: لتصدير المنتوجات خارج المحروقات غير المعينة في جهة أخرى، مثل النباتات، الحيوانات.

- اعتماد استراتيجية تقوم على تحرير التجارة الخارجية، من خلال إجراء التصحيحات اللازمة على مختلف الجهات التي لها علاقة بالاقتصاد الجزائر.4
- اعتماد إصلاحات جمركية باعتبار النظام الجمركي له دور أساسي في عملية التصدير، ومن أمثلة ذلك نجد:5
- اصدار وصل العبور بالجمارك (TPD) بالنسبة للصادرات التي تتم عبر الطرق البرية.
- إنشاء الرواق الأخضر والذي يسمح بتصدير السلع دون معاينتها.

1- مختار سليم، تطور الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات في ظل الاستراتيجية الاقتصادية الجديدة، مجلة دفاتر الاقتصادية، جامعة عين تموشنت، المجلد 16، العدد 01، 2025، ص 984.

2- إلهام آيت بن أعمر، آليات تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات، واقع وآفاق، رسالة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة الجزائر-3-2017/2016، ص 83.

3- عبدي زكرياء، آليات تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات، مذكرة ماستر في تخصص العلوم التجارية، المدرسة العليا للتجارة، 2016/2015، ص 30.

4- صابرين معتوق، سهام مانع، بلقاسم رحالي، آليات ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر-فترة 2010-2023- مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، 2024/2023، ص 33.

5- جبريط عائشة، مرجع سبق ذكره، ص 13

- تفعيل دفتر (ATA) بمدة صلاحية سنة واحدة، من أجل تبسيط إجراءات التصدير المؤقت العينات وكذا تسهيل المشاركة في المعارض الدولية:

- تحسين الإطار الضريبي والجبائي من خلال تشجيع عملية تخفيض التعريفات الجبائية على سلع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمعدة للتصدير، بما يساهم في خفض تكلفة الإنتاج وجعل هذه السلع المصدرة أكثر تنافسية.1
- تشجيع سياسة اقتصادية مبنية على التضييع كأساس قوي لعملية التصدير من أجل تقليل الاستيراد.

- إنشاء هيئات إدارية تدعم وتساهم في عملية تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات ومثال ذلك نجد:

- الهيئة الجزائرية للصادرات التي حلت مكان الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (Algex).2
- إنشاء شباك موحد لتصدير ومنصة رقمية لتسهيل إجراءات التصدير خارج قطاع المحروقات.

- تعزيز دور القطاع الفلاحة في تنمية الصادرات خارج المحروقات باعتباره يساهم بدور كبير في الرفع من هذه النسبة، من خلال دعمه بالوسائل المادية واللوجستية خلال عملية التصدير سواء على مستوى المطارات والموانئ، بالشراكة مع قطاع الجمارك.

- وما يمكن أن نستخلصه في هذا الجانب هو أن الحكومة الجزائرية تعمل جاهدة على وضع سياسات واستراتيجيات شاملة، تساهم من خلالها في تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات، وهذا الأمر يمكن مشاهدته على أرض الواقع من خلال ارتفاع نسبة الصادرات خارج قطاع المحروقات، من سنة إلى أخرى في السنوات الأخيرة وذلك اعتبارا من سنة 2020 إلى غاية 2024، فنجد الصادرات خارج قطاع المحروقات لسنة 2020 تقدر ب: 1.91 مليار دولار وفي سنة 2024 تقدر ب: 3.56 مليار دولار بحسب تقارير بنك الجزائر.3

فرع الثاني: دور تصدير التمور في تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر

1- مرسوم تنفيذي رقم 34/25، المؤرخ في 2025/09/07 ج ر. عدد 60، ص 5-6، المتضمن إنشاء وتنظيم وسير الهيئة الجزائرية للتصدير.

2- تقارير بنك الجزائر رقم: 49 الصادر بتاريخ مارس 2020و 66 الصادرة في الثلاثي الأول لسنة 2024.

3- عبد الرزاق بن هارون، استراتيجية ترقية الصادرات غير التغطية في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر، القطاع الزراعي-حالة التمور الجزائرية، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة 2013/2012، ص 28 .

يعد القطاع الفلاحي في الجزائر من القطاعات الرائدة في تنمية نسبة الصادرات خارج قطاع المحروقات، من خلال تحقيق الاكتفاء في العديد من المنتوجات الزراعية بما سمح من عملية تصديرها إلى مختلف الأسواق العالمية وخصوصا دول الخليج العربي أو قارة أوروبا.

تعتبر عملية إنتاج التمور في الجزائر من الزراعات المهمة لكونها تساهم في تعزيز الأمن الغذائي للبلد ومن جهة وتعمل على إدخال العملة الصعبة للدولة من خلال تصديرها بما يساهم في عملية تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات من جهة أخرى لذا نجد الدولة الجزائرية قد أولتها عناية خاصة.

فالتمور تعد من أكثر الفواكه انتشارا في العالم العربي عموما وفي الجزائر خصوصا، ومن أهم خصائصها نجد قابليتها للتخزين لفترات طويلة دون تعرضها للتلف، يمنحها مكانة خاصة في عملية الاهتمام بزراعتها والاستفادة منها، وهو ما أدركته الحكومة الجزائرية التي عملت على وضع استراتيجية خاصة بزراعة النخيل وإنتاج التمور بفضل الأنواع الرئيسية.1القابلة للتصدير وأهمها "دقلة النور" التي تمثل 49% من إنتاج التمور.2

ويمكن تلخيص أهم أدوار التي تؤديها عملية تصدير التمور في الاقتصاد الجزائر كالآتي:3

- توسع في عملية تصنيع وتعبئة التمور الأمر الذي أدى إلى زيادة في عملية التصدير وخلق مناصب شغل الجديدة.
- زيادة البحوث العملية والابتكارات البيولوجية الخاصة بدراسة وتحسين نوعية التمور الأمر الذي ساهم في تحسين جودة المنتج المصدر.
- إيجاد شركات اقتصادية بين القطاع الخاص والقطاع العام، الأمر الذي ساهم تحسين إنتاج العديد من أنواع التمور الأكثر طلبا في الخارج.
- فتح أسواق عالمية جديدة لتصدير التمور الأمر الذي ساهم في زيادة قيمة العملة الصعبة خارج قطاع المحروقات كالأسواق الخاصة بشمال القارة الأمريكية مثل دولة كندا والو.م.أ.

1- عربية سلوى، الاستراتيجية التسويقية الفعالة لمنتجات التمور كبديل تنموي في الجزائر، مجلة التنمية و الاقتصاد التطبيقي، جامعة المسيلة العدد 02، سبتمبر 2017، ص 459-460.

2- حمدي نجود وألبز كلثوم، استراتيجية التصدير كآلية لدعم تنافسية منتجات التمور الجزائرية، جديدة الاقتصاد ولمقاولاتي، العدد 02، 2019، ص 73.

3- عربية سلوى، مرجع سابق، ص 470.

- تحسين مؤشر التنافسية للتمور الجزائرية في الأسواق العالمية وخاصة الأوروبية منها بما ينعكس إيجابيا على كثرة الطلب عليها الأمر الذي ينتج عنه زيادة صادراتها وتعزيز قيمة الصادرات خارج قطاع المحروقات.
- تساهم عملية تصدير التمور في نشوء صناعات مكملة لهذا النشاط تساهم في خلق مناصب الشغل وإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة.
- وعلى الرغم من الأهمية التي تساهم فيها عملية تصدير التمور الجزائرية في عملية تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات، إلا أنها تبقى دون المستوى المطلوب على الرغم من جودة التمور الجزائرية، وهذا نتيجة لعدة أسباب وعوامل مختلفة سنتطرق إليها ف الجانب التطبيقي لبحثنا هذا.

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية

في هذا المبحث نتطرق إلى الأدبيات التطبيقية على سبيل الذكر وليس الحصر التي تناولت موضوع بحثنا هذا، ثم نعرض أوجه التشابه وأوجه الاختلاف بينها وبين دراستنا هذه:

المطلب الأول: الدراسات السابقة

يعد موضوع بحثنا هذا من المواضيع المهمة والتي عرفت الكثير من الدراسات وفي هذا المطلب عرض بعض هذه الدراسات السابقة سواء باللغة الأجنبية وباللغة العربة على سبيل الذكر وليس الحصر

فرع الأول: الدراسات الأجنبية

هناك العديد من الدراسات باللغة الأجنبية التي تطرقت إلى موضوع ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات بصف عامة، والتي ركزت على قطاع الفلاحة في تنمية الصادرات خارج المحروقات وتحديد منتوج التمور باعتباره مورد اقتصادي مهم.

- **دراسة محمود الجعفري: دراين لايفي بعنوان: القدرة التنافسية للتمور الفلسطينية في الأسواق المحلية وأسواق التصدير، سنة 2004م[1].**

تناولت هذه الدراسة موضوع إنتاج التمور دولة فلسطين وقدرتها على دعم قطاع الصادرات وتنميته، من خلال معرفة وتحديد الآليات التنافسية التي تمكن إنتاج التمور في دولة فلسطين من تنمية الصادرات.

واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في تحديد المفاهيم والتعاريف النظرية المرتبطة بموضوع البحث، وفي جمع البيانات على الاستمارة ومن أجل وضع استبيان وتحليله بواسطة النظام الإحصائي Spss.

وقد توصلت إلى أن فرص تسويق التمور الفلسطينية في الأسواق المحلية محدودة في المدى القصير، وهذا راجع إلى طبيعة النمط الاستهلاكي السائد وغلاء أسعار التمور في السوق المحلية، إضافة إلى المضايقات الإسرائيلية.

[1] عبد العزيز عبدوس، **القدرة التنافسية لتمور الجزائرية ومحددات الطلب على صادراتها في الأسواق العالمية مع التركيز على السوق الفرنسية**، مقال بمجلة الباحث، العدد 08، بتاريخ 2025/01/18، ص 94.

- دراسة **M. Rels a Bea Alaa بعنوان: Compative study for compétitive ness of dates from the Kingdom of Saudi Arabia and the United Arab Emirates in the world Market.**[1]

هدفت هذه الدراسات إلى إبراز دور إنتاج التمور في دعم الصادرات خارج قطاع المحروقات في كل من السعودية والإمارات، باعتبار الدولتين من كبار منتجي التمور في العالم.

اعتمد الباحث على دراسة مقارنة للقدرات التنافسية للتمور في كل ممن الإمارات والسعودية، بناءا على دراسة تحليلية للإحصائيات المقدمة للباحث.

وقد توصلت الدراسة إلى أن قطاع التمور يعاني في كلا البلدين من انخفاض الأسعار، وهو ما أقر سلبا على مستوى التصدير، إضافة إلى أن نظام التسويق في كلا البلدين يعتبر تنافسي مقارنة بالسوق العربية ولكنهما أقل كفاءة مقارنة بالسوق الأمريكية.

- دراسة **Rihabe Ben Amor بعنوان: The Compétitive avantage of the Tunisa in palm date sector in the mediterranean region.**[2]

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد ومعرفة المحددات الرئيسية لتنافسية التمور التونسية في الأسواق البحر الأبيض المتوسط تحديدا ومدى مساهمها في تعزيز الصادرات.

وتوصلت الدراسة إلى أن التمور التونسية تسيطر على السوق الفرنسية بصفة خاصة وأسواق السوق الأوروبي بصفة عامة، لكن رغم ذلك توجد منافسة شديدة في السنوات الأخيرة من سنة 2011م إلى غاية 2015م، من قبل الو.م.أ على سبيل المثال، وقد أوصت الدراسة إلى ضرورة تطوير إستراتيجية التصدير الخاصة بالتمور من أجل دعم الصادرات التونسية التي تعتمد بشكل كبير على السياحة وإنتاج الفوسفات.

الفرع الثاني: الدراسات الوطنية

هناك العديد من الدراسات التي تطرقت إلى موضوع بحثنا هذا، وسنذكر بعضها على سبيل الذكر وليس الحصر.

---

[1] عبد العزيز عبدوس، **القدرة التنافسية ومحددات الطلب على صادراتها في الأسواق العالمية مع ا لتركيز على السوق الفرنسية**، مقال يحي بمجلة الباحث، العدد 08، بتاريخ 2018/01/18، ص 94.

[2] نفس المرجع، ص 95.

- **دراسة سليمان دحو سعيد بوشول بعنوان: التسوق الدولي للتمور الجزائرية ودورها في تنمية الصادرات خارج المحروقات، دراسة عينة من المؤسسات المصدرة للتمور بالجنوب الشرقي[1].**

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة أهمية التسويق الدولي للتمور الجزائرية في تنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات.

واعتمدت الدراسة على تحليل معلومات وبيانات خاصة بكمية التمور المنتجة من سنة 2000م إلى غاية 2011م وما يقابل قيمتها بالدولار، وتحليل هذه البيانات إحصائيات من أجل التوصل إلى نتائج الدراسة، اعتمادا على استبيانات تم توزيعها على هذه المؤسسات المصدرة.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن منتوج التمور بإمكانه أن يساهم في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر، ولكن هذا القطاع يعاني من مشاكل عديدة تقلص من مساهمته في دعم الصادرات خارج قطاع المحروقات وترتبط أساسا بمشاكل التسويق الدولي، وتوصلت إلى وجود العديد من المؤسسات التي تقوم بعملية تصدير التمور إلى الخارج والتي تبذل جهودا كبيرة في هذا الأمر.

وأوصت هذه الدراسة بضرورة الاهتمام بهذا القطاع من خلال تقديم المزيد من المساعدات المالية والإدارية لهذه الشركات، وتعزيز المشاركات في المعارض الدولية من أجل زيادة عملية التسويق.

- **دراسة آمال بوسمينة بعنوان: مدى مساهمة صادرات التمور في دعم الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر مع دراسة قياسية للفترة 1991م-2020م في إطار نموذج ARDL[2].**

هدفت هذه الدراسة إلى قياس الأثر بين صادرات التمور وإجمالي الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائري وذلك خلال الفترة (1990م-2020م).

اعتمدت هذه الدراسة في تحليل المعطيات والبيانات على نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة والمتباطنة ARDL.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة طردية في الأجل القصر وكذا وجود علاقة طويلة الأجل وموجبة بين التغيرات في صادرات التمور وإجمالي الصادرات في الجزائر وهي موافقة للنظرية الاقتصادية، وهو ما يؤكد الدور الكبير الذي يؤديه القطاع الفلاحي بصفة عامة وإنتاج التمور بصفة خاصة في تحقيق

---

[1] سليمان دحو سعيد بوشول، **التسويق الدولي للتمور الجزائرية ودورها في تنمية الصادرات خارج المحروقات**، دراسة عينة من المؤسسات المصدرة للتمور بالجنوب الشرقي، مقال يحي بمجلة البديل الاقتصادي، المجلد 06، العدد 02، بتاريخ 2020/09/20.

[2] أمال بوسمينة، **مدى مساهمة صادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر مع دراسة قياسية للفترة (1991-2020 في إطار نموذج ARDL)**، مقال بحثي في مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، المجلد 09، العدد 02، جوان 2022، ص 02.

وتنمية الصادرات خارج المحروقات، وخلصت أيضا على الرغم من التحسن والارتفاع النسبي لنسبة الصادرات خارج المحروقات إلا أنها تعتبر ضعيفة مقارنة مع حجم الإمكانيات التي تملكها الجزائر.

الصادرات الزراعية بصفة عامة لم تصل إلى المساهمة الكبيرة في دعم الصادرات خارج المحروقات على الرغم من الإمكانيات الكبيرة التي تملكها الجزائر، وجود ضعف في مساهمة التمور في الصادرات خارج قطاع الحر وقات وذلك لأسباب تسويقية وليس إنتاجية، عدم رغبة وتحمس المتعاملين في قطاع التمور للتوجه نحو التصدير بقوة لما تحمله هذه العملية من مخاطر.

- **دراسة بوركبة فريال وغردي محمد، دور القطاع الزراعي في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات والمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر**[1].

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور القطاع الزراعي في المساهمة في الاقتصاد الجزائري من خلال نسبة معتبر في الناتج الداخلي الخام والمقدرة بـ 13% من الناتج الداخلي لسنة 2023م، من خلا تحقيق الاكتفاء الذاتي في العديد من المواد الزراعية، وركزت الدراسة على مجموعة من المنتوجات الزراعية التي تساهم في عملية تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات ومن أهمها الخضر والتمور.

واعتمدت هذه الدراسة على تحليل معطيات وبيانات متعلقة بالصادرات والواردات للسنوات من 2019م حتى 2023م، ومن خلال تحليل هذه المعطيات وتم التوصل إلى العديد من النتائج ومنها الاعتماد بشكل كبير على المحروقات كأساس للعملة الصعبة في الجزائر، الأمر الذي يشكل تحديا كبيرا تعزيز الاستقرار للاقتصاد الوطني، إضافة إلى الرغم من السياسات الاقتصادية التي اتبعتها الجزائر من أجل دعم القطاع الزراعي لكنها كانت دون المستوى المطلوب ولم تساهم بشكل كبير في تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات، ووجود عجز كبير في الميزان التجاري الزراعي في الجزائر، وتوصلت كذلك إلى أن الاهتمام الجيد بقطاع إنتاج الخضروات والتمور يمكن أن يساهم بشكل كبير في دعم نسبة الصادرات خارج قطاع المحروقات.

المطلب الثاني: مقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

سيتم تطرق في هذا الجزء إلى مقارنة بين الدراسات السابقة التي ذكرناها وبين دراستنا هذه من خلال إبراز أوجه التشابه وأوجه الاختلاف بينهم:

1/ أوجه التشابه

[1] بوركبة فريال وغردي محمد، **دور القطاع الزراعي في ترقية الصادرات خارج المحروقات والمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر**، مقال بحثي في مجلة التنويع الاقتصادي، جامعة عين تيموشنت، المجلد 06، العدد 01، بتاريخ 2025/06/30، ص 45.

هناك العديد من أوجه التشابه بين دراستنا هذه وبين الدراسات السابقة التي تطرقنا إليها سابقا، وسنحاول إبراز هذه الأوجه في هذا الفرع.

الدراسات السابقة	أوجه التشابه
دراسة محمود الجعفري	- تتشابه من حيث ناولها للعلاقة بين إنتاج التمور ودوره في دعم وتنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات، باعتبار التمور أحد أهم المنتجات الفلاحية ذات القدرة التصديرية.
دراسة MRELsa Bea Alaa	- تشابه من حيث تحليل أثر إنتاج التمور على ترقية الصادرات غير النفطية، من خلال دراسة القدرة التنافسية لهذا المنتج في الأسواق العالمية.
دراسة Rihab Ben Amar	- تشابه من حيث التمور كمتغير اقتصادي مؤثر في تعزيز الصادرات خارج قطاع المحروقات، مع التركيز على البعد التنافسي للتمور في الأسواق الخارجية..
دراسة سليمان دحو وسعيد بوشول	- تتشابه مع الدراسة الحالية من حيث المتغيرات الأساسية (إنتاج التمور والصادرات خارج المحروقات)، وكذلك من حيث اعتماد المنهج التحليلي الكمي، رغم اختلاف درجة العمق في التحليل القياسي..
دراسة أمال بوسمينة	- تتشابه دراسة من حيث المتغيرات المدروسة، واعتماد المنهج القياسي الكمي، إضافة إلى تقارب بعض النتائج التي تؤكد الدور الإيجابي لإنتاج التمور في دعم الصادرات غير النفطية.
دراسة بوركبة فريال وغردي محمد	- التشابه في متغير الدراسة تنمية الصادرات خارج المحروقات.

2/ أوجه الاختلاف

في هذا الفرع نعرج إلى أوجه الاختلاف بين دراستنا هذه والدراسات السابقة التي تم التطرق إليها.

الدراسات السابقة	أوجه التشابه
- دراسة محمود الجعفري	- تختلف من حيث المنهج، حيث اعتمدت دراسة محمود الجعفري على المنهج الوصفي التحليلي وأداة الاستبيان لجمع البيانات الميدانية من أفراد أو مؤسسات، بينما تعتمد الدراسة الحالية على منهج قياسي كمي يعتمد على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) لتحليل بيانات السلاسل الزمنية واختبار العلاقة بين المتغيرات في المدى القصير والطويل.
- دراسة MRELsa Bea Alaa	- وتختلف عن دراسة M. Rels a Bea Alaa من حيث إطار الدراسة وطبيعة التحليل، حيث تعتمد الدراسة الحالية على بيانات زمنية طويلة المدى داخل حالة الجزائر، بينما تعتمد الدراسة السابقة على تحليل مقارن دولي دون نمذجة قياسية ديناميكية مماثلة.
- دراسة Rihab Ben Amar	- أما دراسة Rihab Ben Amor فتختلف عن الدراسة الحالية من حيث الإطار الجغرافي والمنهج، إذ تركز الدراسة السابقة على التنافسية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، بينما تركز الدراسة الحالية على الاقتصاد الجزائري باستخدام نموذج قياسي متقدم.(ARDL)
- دراسة سليمان دحو وسعيد بوشول	- وتختلف دراسة سليمان دحو وسعيد بوشول عن الدراسة الحالية من حيث طبيعة المنهج، إذ تعتمد الدراسة الحالية على نموذج ARDL الذي يسمح بدراسة العلاقة في الأجلين القصير والطويل، إضافة إلى اختلاف الفترة الزمنية وحداثة البيانات المستخدمة.
- دراسة أمال بوسمينة	- كما تختلف دراسة آمال بوسمينة عن الدراسة الحالية من حيث التمدد الزمني وطبيعة النموذج القياسي المستخدم، رغم

	اشتراكهما في استخدامARDL ، إلا أن الدراسة الحالية تمتد لفترة أطول (1990–2023) وتوفر معالجة أكثر شمولية وديناميكية للعلاقة بين المتغيرات.
- دراسة بوركبة فريال وغردي محمد	- وتختلف دراسة بوركبة فريال وغردي محمد عن الدراسة الحالية من حيث تركيز المتغيرات وطبيعة التحليل، حيث تركز الدراسة الحالية بشكل أدق على العلاقة بين إنتاج التمور والصادرات خارج المحروقات باستخدام نموذج قياسي ديناميكي، بينما تتناول الدراسة السابقة القطاع الزراعي.

- **التعقيب على الدراسات السابقة:**

من خلال مقارنة الدراسات السابقة بالدراسة الحالية، يتضح أن أغلب الدراسات اتفقت على وجود دور إيجابي لإنتاج التمور في دعم وتنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات، وهو ما يعكس أهمية القطاع الفلاحي في مسار تنويع الاقتصاد الجزائري وتقليل الاعتماد على المحروقات.

غير أن الدراسة الحالية تتميز عن تلك الدراسات بكونها تعتمد على مقاربة قياسية حديثة باستخدام نموذجARDL ، الذي يسمح بتحليل العلاقة بين إنتاج التمور والصادرات خارج المحروقات في المدى القصير والطويل بشكل دقيق، وهو ما لم تتطرق إليه معظم الدراسات السابقة. كما تتميز الدراسة الحالية بامتدادها الزمني (1990–2023)، واعتمادها على بيانات حديثة وتحليل ديناميكي يربط بين التطور الفعلي للمتغيرات والسياسات الاقتصادية المتبعة في الجزائر في إطار دعم وتنمية الصادرات غير النفطية.

.

خلاصة الفصل الأول:

في ختام هذا الفصل يمكن القول التصدير بصفة عامة هو عامل أساسي ومهم في دعم العملية الاقتصادية، من خلال الحصول على العملة الصعبة التي تحتاجها الدولة من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي لها، وهو ما تسعى الجزائر إلى تحقيقه من خلال تنويع الصادرات وعدم جعلها مرتبطة بشكل أوحد بقطاع المحروقات، وقطاع التمور يمكن أن يساهم في تنمية الصادرات خارج المحروقات من خلال دعمه وإعطائه العناية الكافية له حتى يؤدي الدور المنوط به.

الفصل الثاني:

تحليل وقياس أثر انتاج التمور على صادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 1990-2023

الفصل الثاني: تحليل وقياس أثر انتاج التمور على صادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 1990-2023

تمهيد:

يعد قياس أثر إنتاج التمور على الصادرات خارج قطاع المحروقات من المواضيع ذات الأهمية في إطار تحليل أداء الاقتصاد الجزائري، خاصة في ظل التوجه نحو تنويع مصادر الدخل وتقليص الاعتماد على المحروقات. ويهدف هذا الفصل إلى دراسة العلاقة بين المتغيرين محل الدراسة خلال الفترة (1990-2023) بالاعتماد على أدوات القياس الاقتصادي الحديثة.

ولتحقيق هذا الهدف، تم تقسيم الفصل إلى مبحثين؛ يتناول المبحث الأول تطور إنتاج التمور والصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال فترة الدراسة، من خلال تحليل وصفي للاتجاهات العامة لكل متغير. أما المبحث الثاني فيخصص للجانب القياسي، حيث يتم تعريف متغيرات الدراسة وتوصيف النموذج القياسي، ثم اختبار استقرارية السلاسل الزمنية وتقدير نموذج ARDL وتحليل النتائج قصيرة وطويلة الأجل.

الفصل الثاني: تحليل وقياس أثر انتاج التمور على صادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 1990-2023

المبحث الأول: تطور انتاج التمور وصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 1990-2023

شهد الاقتصاد الجزائري خلال العقود الأخيرة تحولات ملحوظة في بنية الإنتاج والتجارة الخارجية، خاصة فيما يتعلق بالصادرات خارج قطاع المحروقات. ويهدف هذا المبحث إلى استعراض تطور إنتاج التمور والصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة (1990–2023) من خلال عرض أبرز الاتجاهات والتغيرات التي ميزت هذين المؤشرين عبر الزمن.

المطلب الأول: تحليل تطور انتاج التمور خلال الفترة 1990-2023

تعد التمور من أكثر أنواع الفاكهة انتشارًا في العالم العربي عمومًا، وفي الجزائر خصوصًا، وتمتاز بخصائص عديدة تزيد من قيمتها الغذائية والصحية، من أهمها إمكانية تخزينها لفترات طويلة دون تعرضها للتلف. كما تُعتبر التمور غذاءً صحيًا مركزًا لاحتوائها على عناصر غذائية متعددة مفيدة لجسم الإنسان، إضافة إلى كونها مصدرًا مهمًا للطاقة بسبب ارتفاع نسبة السكريات فيها.

وتنشط عمليات تصنيع التمور في البلدان المنتجة بهدف استغلال الفائض والكميات التالفة والأنواع الرديئة، حيث ظهرت عدة صناعات غذائية تعتمد على هذا المورد وتوسعت بشكل واسع لتحقيق الاستغلال الأمثل له، مثل صناعة الدبس والخل.

وتحتل الجزائر موقعًا متميزًا ومتقدمًا في مجال أشجار النخيل وإنتاج التمور عالميًا، إذ تأتي في المرتبة السادسة عالميًا من حيث حجم الإنتاج، وفي المرتبة الثانية إفريقيًا بعد مصر. وترجع أهمية هذه الثروة إلى دورها المحوري في استقرار الحياة بالمناطق الصحراوية، حيث تسهم في استقرار حوالي 2.2 مليون نسمة. كما تمتلك الجزائر ما يفوق 15 مليون نخلة وأكثر من 800 صنف من التمور، وهو ما يشكل مخزونًا وراثيًا هامًا.

وقد عرفت الجزائر لسنوات طويلة كأحد أهم المنتجين والمصدرين الرئيسيين للتمور في العالم، حيث كان القطاع الفلاحي يضمن إنتاجًا معتبرًا من هذه المادة، كما اشتهرت "دقلة نور" بجودتها العالية ونوعيتها المتميزة، لكونها تستجيب لمقومات الغذاء المهم وفق تصنيف منظمة "الفاو". إلا أن هذا المنتوج الاستراتيجي عرف تقلبات على مستوى الإنتاج والتسويق، وتعرضت العلامة التجارية الجزائرية إلى بعض التحديات في الأسواق العالمية، مما أدى إلى اختلال في العلاقة بين الإنتاج والتسويق والتصدير.

وفي هذا السياق، تعمل الجزائر منذ سنة 2000 ضمن برامج الدعم الفلاحي على تعزيز قدراتها الإنتاجية وحماية هذا المنتوج. وتتركز زراعة النخيل في مناطق الواحات، خصوصًا بسكرة، بوسعادة، طولقة، وادي سوف، ورقلة، تقرت، وادي ميزاب، أدرار، رقان، تيميمون، بشار، تمنراست، عين صالح، والمنيعة، حيث تنتج هذه المناطق حوالي 800 صنف من التمور تشمل الجافة ونصف الجافة واللينة.

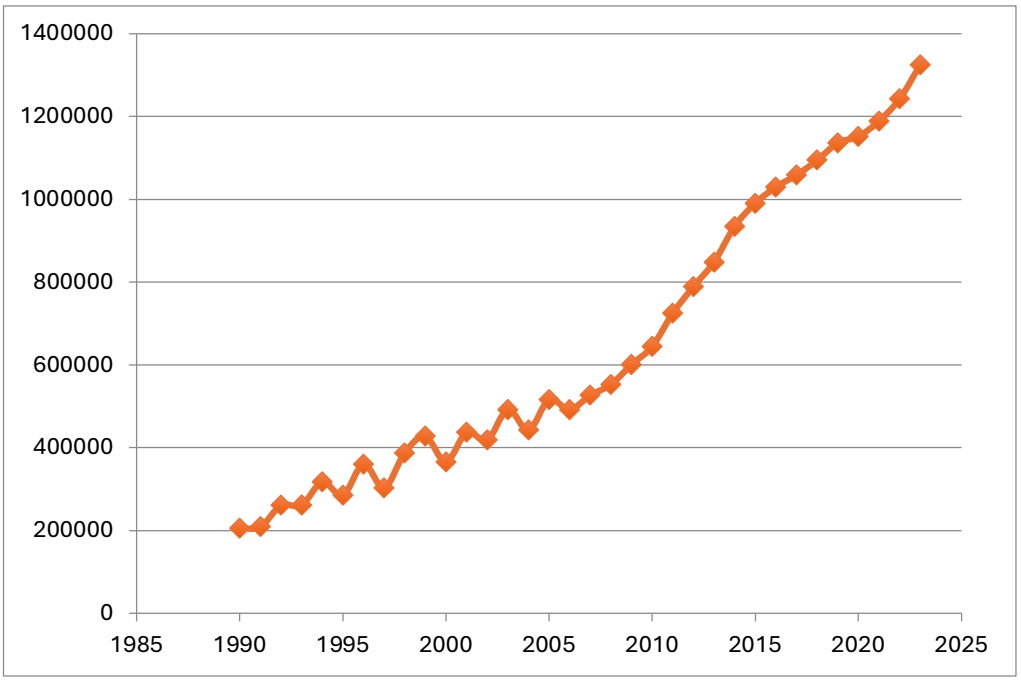
ويتباين الإنتاج الكلي للتمور بين الولايات المنتجة تبعًا لعدة عوامل، أهمها الظروف المناخية الملائمة لنمو نخيل التمر، ومدى ملاءمة التربة، إضافة إلى العامل البشري المرتبط بمستوى المعيشة والنمط الاستهلاكي. وفي هذا الإطار، بينت إحدى الدراسات التي أجراها باحثون من جامعات جزائرية وأخرى من الولايات المتحدة على نخيل إنتاج بعض الأصناف الراقية، ومنها "دقلة نور"، أنه من غير الممكن إنتاج هذه التمور بنفس الجودة والمقاييس خارج مناطقها الأصلية في الجنوب الجزائري، وهو ما سمح للجزائر بمنح شهادة التمييز الجغرافي لتمور دقلة نور وحمايتها من الاستغلال غير القانوني في الخارج، باستثناء بعض الشركات الجزائرية المختصة في الإنتاج والتصدير.

وقد أدركت الحكومة الجزائرية أهمية هذا المنتوج، فأدرجت زراعة النخيل ضمن الزراعات الاستراتيجية التي تتيح فرصًا كبيرة لتنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات، خاصة من خلال الأنواع القابلة للتصدير والتي يبلغ عددها حوالي 12 نوعًا، وعلى رأسها "دقلة نور"، التي تُعد من أجود التمور الرطبة في العالم، وتمتاز بلونها الذهبي وتركيز عسلها وطراوتها ونكهتها الفريدة[1].

وقد انعكس الاهتمام بهذا القطاع في التوسع الكبير للمساحات المزروعة بالنخيل وارتفاع الإنتاج الوطني بشكل ملحوظ خلال الفترة (1990-2023)، حيث انتقل إنتاج التمور من حوالي 205,907طن سنة 1990 إلى ما يفوق 1,324,682طن سنة 2023، مع تسجيل منحى تصاعدي عام يعكس تطور قدرات الإنتاج وتحسن الاهتمام بهذا النشاط الاستراتيجي كما هو موضح في الشكل الموالي:

[1] ابوبكر بوسالم، محمد هبول، أهمية انتاج التمور في ترقية الصادرات والرفع من النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-2016، مجلة الافاق للدراسات الاقتصادية، المجلد 02، العدد 02، ص 248-249.

الشكل رقم (1): منحنى بياني يمثل تطور انتاج التمور في الجزائر خلال الفترة 1990-2023



المصدر: قاعدة البيانات

يبين الشكل أعلاه ما يلي:

- **فترة التسعينات (1990-1999):**

تميزت هذه الفترة بانخفاض نسبي في وتيرة نمو إنتاج التمور مع تسجيل تذبذبات واضحة، حيث انتقل الإنتاج من 205907 سنة 1990 إلى 427583 سنة 1999، مع تقلبات بين الارتفاع والانخفاض. ويُفسَّر هذا الأداء في سياق العشرية السوداء التي شهدتها الجزائر خلال هذه المرحلة، والتي أثرت سلبًا على النشاط الاقتصادي والفلاحي نتيجة عدم الاستقرار الأمني، وضعف الاستثمار، وتعطل سلاسل الإنتاج والتسويق في العديد من المناطق الزراعية، خاصة في المناطق الصحراوية المنتجة للتمور. ورغم ذلك، حافظ القطاع على حد أدنى من الاستمرارية بفضل الطابع المحلي والإقليمي للإنتاج.

- **فترة الألفية (2000-2009):**

سجل الإنتاج تحسنًا تدريجيًا حيث انتقل من 365616 سنة 2000 إلى 600696 سنة 2009، مع استمرار بعض التذبذب. وتزامنت هذه الفترة مع إطلاق برامج الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو، ما ساهم في تحسن الإنتاج وتوسع المساحات المزروعة بالنخيل.

- **فترة 2010-2019**

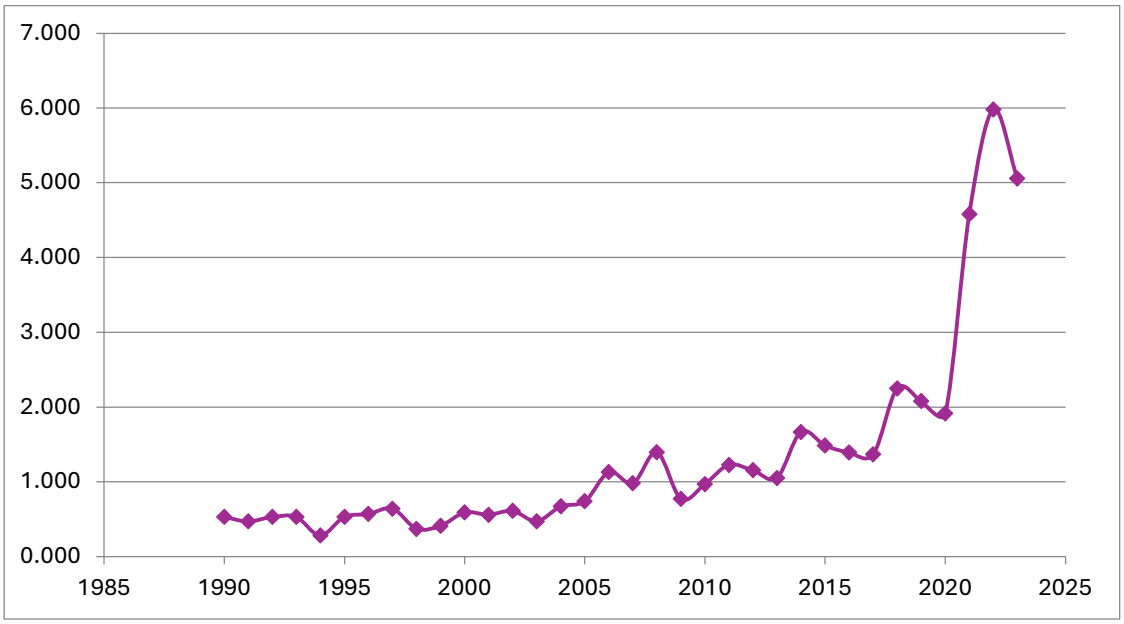
تميزت هذه المرحلة بنمو مستمر في الإنتاج، حيث ارتفع من 644741 سنة 2010 إلى 1136025 سنة 2019، مع تسجيل منحى تصاعدي شبه منتظم، يعكس توسع الاستثمار الفلاحي وتحسن تقنيات الإنتاج.

- **فترة 2020-2023**

استمر الإنتاج في منحاه التصاعدي خلال هذه الفترة، حيث ارتفع من 1151909.3 سنة 2020 إلى 1324682.17 سنة 2023. ويعكس هذا الأداء مرونة القطاع الفلاحي وقدرته على التكيف مع التحديات الاقتصادية ناتجة عن ازمة كوفيد وانخفاض سعر النفط، إضافة إلى استمرار دعم الدولة للقطاع الزراعي وتحسين سلاسل القيمة الخاصة بالتمور، مما سمح بتعزيز الإنتاج والاستقرار النسبي في وتيرته.

المطلب الثاني: تحليل تطور صادرات خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 1990-2023

الشكل رقم (2): منحنى بياني يمثل تطور صادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 1990-2023



المصدر: قاعدة البيانات بنك الجزائر

شهدت الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 1990-2023 تطورًا متباينًا، اتسم عمومًا بالتذبذب في البداية ثم التحسن التدريجي وصولًا إلى قفزة نوعية في السنوات الأخيرة:

- **فترة التسعينات (1990-1999):**

اتسمت هذه المرحلة بضعف واضح في الصادرات خارج المحروقات، حيث تراوحت القيم بين 0.28 و0.64 مليار دولار، مع تذبذب مستمر دون اتجاه تصاعدي واضح. وقد سُجل أدنى مستوى سنة 1994 (0.28 مليار دولار)، في حين بلغت أعلى قيمة سنة 1997 (0.64 مليار دولار)، مما يعكس هشاشة القاعدة الإنتاجية خارج المحروقات وتأثرها بالظروف الاقتصادية والأمنية خلال تلك الفترة.

- **فترة 2000-2009:**

شهدت هذه الفترة تحسنًا تدريجيًا نسبيًا مقارنة بالتسعينات، حيث ارتفعت الصادرات من 0.59 مليار دولار سنة 2000 إلى حوالي 0.77 مليار دولار سنة 2009، مع تسجيل ذروة مؤقتة بلغت 1.39 مليار دولار سنة 2008. ورغم هذا التحسن، بقي المسار غير مستقر نتيجة التذبذب السنوي، ما يعكس محدودية تنويع الاقتصاد وضعف القدرة التصديرية خارج المحروقات.

- **فترة 2010-2014:**

تميزت هذه المرحلة بارتفاع نسبي في الصادرات خارج المحروقات، حيث تراوحت القيم بين 0.96 و1.66 مليار دولار، مع تجاوز حاجز 1 مليار دولار في أغلب السنوات. ورغم هذا التحسن، ظل النمو محدودًا وغير مستدام بسبب ضعف التنوع الصناعي واعتماد الصادرات على عدد محدود من المنتجات.

- **فترة 2015-2019**

شهدت التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 2015-2019 وضعية صعبة تميزت باستمرار العجز التجاري، نتيجة ضعف مساهمة الصادرات خارج المحروقات في تمويل الواردات، حيث بقيت قيم هذه الصادرات محدودة نسبيًا، إذ تراوحت بين حوالي 1.48و2.08 مليار دولار خلال هذه الفترة. وقد أدى هذا الوضع إلى اللجوء إلى احتياطي الصرف لتغطية العجز وتمويل استيراد السلع والخدمات، في ظل محدودية التنويع الاقتصادي واعتماد الصادرات على قطاع المحروقات بشكل رئيسي.

ويعكس هذا المسار محدودية فعالية السياسات الاقتصادية المعتمدة خلال العقود السابقة، الأمر الذي دفع السلطات العمومية إلى تبني استراتيجية جديدة تهدف إلى تعزيز الصادرات خارج المحروقات وتحقيق

التنويع الاقتصادي، من خلال تشجيع الاستثمار في القطاعين الفلاحي والصناعي، خاصة عبر استرجاع العقار غير المستغل وتوجيهه لفائدة المستثمرين الفعليين.

- **فترة 2020-2023**

أما خلال هذه الفترة فقد عرفت الجزائر توجهاً جديداً لإعادة بعث النشاط الاقتصادي، من خلال تأهيل المؤسسات العمومية الاقتصادية واسترجاع بعض المؤسسات التي تم التنازل عنها سابقًا في إطار الخوصصة، بهدف تعزيز النسيج الصناعي الوطني. وقد تزامن ذلك مع تحسن ملحوظ في الصادرات خارج المحروقات، حيث انتقلت من حوالي 1.91مليار دولار سنة 2020 إلى 4.57مليار دولار سنة 2021، لتبلغ ذروتها بحوالي 5.98مليار دولار سنة 2022، قبل أن تستقر عند مستوى مرتفع نسبيًا قدره 5.05مليار دولار سنة 2023، وهو ما يعكس بداية تحول تدريجي في هيكلة التجارة الخارجية.

المبحث الثاني: قياس أثر انتاج التمور على صادرات خارج المحروقات في الجزائر

يهدف هذا المبحث إلى قياس أثر إنتاج التمور على الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة (1990-2023)، وذلك في إطار إبراز دور الصادرات خارج المحروقات في تنويع الاقتصاد الوطني. ولتحقيق هذا الهدف، سيتم عرض الأدوات القياسية المعتمدة، والتعريف بمتغيرات الدراسة ومصدر بياناتها، إضافة إلى تعريف بالنموذج المستخدم ثم تقدير نموذج الدراسة وتحليل نتائجه على المدى القصير والطويل.

المطلب الأول: التعريف بمتغيرات ونموذج الدراسة

تعد مرحلة صياغة النموذج القياسي وتحديد متغيرات الدراسة من أهم مراحل بناء النموذج القياسي، ولتقدير النموذج ودراسته بشكل دقيق، حيث تم اختيار متغيرات هذه الدراسة بالاعتماد على النظرية الاقتصادية بالدرجة الأولى والاعتماد على الدراسات السابقة بالدرجة الثانية المتعلقة بموضوع انتاج التمور وصادرات خارج قطاع المحروقات.

أولا: لتعريف بمتغيرات الدراسة:

وتتمثل هذه المتغيرات فيما يلي:

- **المتغير التابع:** الصادرات خارج قطاع المحروقات بالقيمة الثابتة للدولار الأمريكي.
- **المتغير المستقل:** انتاج التمور **وحدة بالطن.**

وتم الحصول على هذه بيانات من قاعدة البنك الجزائر.

ثانيا: وصف النموذج

لقياس أثر انتاج التمور على صادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 1990-2023 يتم صياغة النموذج على النحو التالي:

$$EXP = \mathrm{DT} \ldots\ldots (1)$$

$$EXP_t = C + \beta_1 \mathrm{DT} + +\varepsilon_t \ldots. (2)$$

وتم ادخال اللوغاريتم على المعادلة الثانية:

$$LEXP_t = C + \beta_1 \mathrm{LDT} + +\varepsilon_t \ldots. (2)$$

حيث أن:

- EXP: انتاج التمور؛
- DT: صادرات خارج المحروقات؛
- C: الحد الثابت؛
- β_i: معلمة المتغير المستقل؛
- ε_t: حد الخطأ أو المتغير العشوائي.

ثالثا: التعريف بنموذج الدراسة

أ- **اختبار "ديكي- فولر المطور"** (ADF)

طور ديكي وفولر (1981) اختبارا يسمى باختبار ديكي فولر المطور (ADF) وهو يحمل نفس خصائص DF، إلاّ أنه يختلف معه في طريقة التقدير، فهو يقترح تعديل لاختبارات متباطئات إضافية للمتغير التابع من أجل التخلص من الارتباط الذاتي، وطول المتباطئات في النماذج الثلاث يتحدد بمعيار أكيك « Akaike

Information Criterions » وشوارتز » « Schwartz Bayesian Criterions إذ يستخدم الفروقات ذات الفجوة الزمنية ∇Y_{t-j+1} ، ويتم إدراج عدد من الفروقات ذات الفجوة الزمنية حتى تختفي مشكلة الارتباط الذاتي، كما أنه يرتكز على فرضية $|\varphi| < 1$[1]

$$=\lambda Y_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset j \, \Delta Y_{t-j} + \varepsilon_t \dots\dots\dots\dots (4) \Delta Y_t$$

$$=\lambda Y_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset j \, \Delta Y_{t-j} + c + \varepsilon_t \dots\dots\dots (5) \Delta Y_t$$

$$=\lambda Y_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset j \, \Delta Y_{t-j} + c + b_t + \varepsilon_t \dots (6) \Delta Y_t$$

إن اختبار ADF يحمل نفس خصائص اختبار، DF بحيث يستخدم الفروق ذات الفجوات الزمنية ΔY_{t-j+1} حيث: $=Y_{t-2} - Y_{t-3} \Delta Y_{t-2}$ ، $=Y_{t-1} - Y_{t-2} \Delta Y_{t-1}$ ...الخ، ويتم إدراج عدد من الفروق ذات الفجوة الزمنية حتى تختفي مشكلة الارتباط الذاتي.

ب-اختبار فيليبس- بيرون

يعد اختبار فيليبس-بيرون (PP) اختبارًا غير معلمي يأخذ في الاعتبار التباين الشرطي للأخطاء ويعتمد نفس التوزيعات الحدية لاختباري DF وADF، ويُنجز وفق أربع مراحل أساسية: [2]

- تقدير النماذج الأساسيّة الثلاثة لاختبار **ديكي فولر** بطريقة المربعات الصّغرى ols، مع حساب الإحصائيات الموافقة؛
- تقدير التباين قصير المدى: $^2\delta = \frac{1}{n} \sum_{i=1}^{n} e^2$ حيث: e_t تمثل البواقي؛
- تقدير العامل المصحح δ_t^2 ويسمى التباين طويل المدى ويتم استخراجه من خلال التباينات المشتركة لبواقي النماذج السابقة حيث:

$$1-\frac{i}{l+1}) \frac{1}{N} \sum_{t=i+1}^{n} e_t e_{t-i} \delta_t^2 = \frac{1}{n} \sum_{i=1}^{n} e_t^2 + 2 \sum_{i=1}^{i} ($$

من أجل تقدير هذا التباين من الضـــــروري إيجاد عدد التأخيرات L حيث: L عدد التأخيرات المقدرة بدلالة عدد المشاهدات الكلية T على النحو التالي: $L=4(\frac{n}{100})^{2/9}$؛

- حساب إحصائية فيليبس بيرون **(pp)** كما يلي:

1 محمد شيخي، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر، عمان، 2011، ص210.

2 محمد شيخي، مرجع سبق ذكره، ص 212.

$$t_{\omega 1} = \sqrt{k} \times \frac{(\omega_1 - 1)}{\delta_{\omega_1}} + \frac{n(k-1)\delta_{\omega_1}}{\sqrt{k}}$$

وتقارن هذه الإحصائية بالقيم الحرجة لـMacKinnon ، حيث تساوي تقريبًا الواحد عندما تكون الأخطاء تشويشًا أبيض.

ت-تعريف بنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL

تم تطوير منهجية نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL من قبل كل من Shin And Sun(1998) و Pesaran(1997) و Pesaran And AL حيث يطبق هذا النموذج فيما إذا كانت المتغيرات مستقرة في من الرتبة I(0) أو متكاملة من الرتبة واحد I(1) أو من الرتبة نفسها، التخلص من المشكلات المتعلقة بحذف المتغيرات ومشكلات الارتباط الذاتي، ويمكن تطبيقه في حالة ما إذا كان حجم العينة صغيرا، كما أن المقدرات الناتجة عن هذه الطريقة تكون غير متحيزة وكفأة، لأنها تساهم في منع حدوث الارتباط الذاتي، ويأخذ أيضا عدد كافي من فترات التخلف الزمني للحصول على أفضل مجموعة من البيانات. كما يتم تطبيق هذه المنهجية في حالة ما إذا كانت حجم العينة صغيرة وتأخذ منهجية ARDL في الاعتبار الديناميكيات الزمنية (زمن التعديل، والتوقعات) في تفسير المتغير (السلاسل الزمنية)، وبالتالي تحسين التنبؤ وفعالية السياسات (القرارات، الإجراءات)، من ناحية أخرى، فإن النموذج البسيط (غير الديناميكي) يستعيد جزءًا فقط من تباين المتغير المراد تفسيره للتفسير اللحظي (تأثير فوري أو غير منتشر في الوقت). [1]

وتكون الصيغة العامة لنموذج ARDL مكون من متغير تابع Y وعدد K من المتغيرات التفسيرية X1 ,X2, ...Xk على النحو التالي:[2]

$$\Delta Y_t = c + \sum_{i=1}^{p} \beta_{1i}\, \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_1} \beta_{2i}\, \Delta X_{1t-i} + \sum_{i=0}^{q_2} \beta_{3i}\, \Delta X_{2t-i} + \cdots +$$
$$\sum_{i=0}^{q_k} \beta_k\, \Delta X_{kt-i} + \ldots \alpha_1 Y_{t-1} + \alpha_2 X_{1t-1} + \alpha_3 X_{2t-1} + \cdots + \alpha_2 X_{1t-1} + \varepsilon_t$$

حيث أن:

1 رماش أحلام وفاء، أثر مؤشرات الحكم الراشد في ترشيد النفقات العامة في الجزائر دراسة تحليلية قياسية للفترة 1996-2020، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، الجزائر، 2024، ص 248-249.

2 غيدة فلة، غيدة فوزية، أثر الاستثمار في التعليم على النمو الاقتصادي في الجزائر "دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL خلال فترة (1980-2014)، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد (03)، 2008، ص 12.

- C: الحد الثابت؛
- Δ: الفروق من الدرجة الأولى؛
- K: عدد المتغيرات؛
- q1, q2,…,qk: فترات إبطاء للمتغيرات المفسرة x1, x2,…,xk على التوالي؛
- P: فترة إبطاء المتغير التابعY؛
- β: معامل العلاقة قصيرة الأجل؛
- α: معامل العلاقة طويلة الأجل؛
- εt: حد الخطي العشوائي.

للتحقق من وجود علاقة التكامل المشترك بين معدل البطالة والمتغيرات الاقتصادية، تم اعتماد اختبار الحدود ضمن منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة(ARDL) ، والذي يعتمد على مقارنة إحصائية فيشر (F-Statistic)المحسوبة بالقيم الحرجة الجدولية التي قدمها Pesaran وآخرون. ويتم اختبار التكامل المشترك[1] وفق نموذج ARDL من خلال فرضيتين:[2]

فرضية العدم، عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات، والتي تتمثل في:

$$=\alpha_2=\alpha_3=\alpha_4=\alpha_5=\alpha_6=0\alpha_1$$

الفرضية البديلة، وجود تكامل مشترك بين متغيرات، والتي تتمثل في:

$$\alpha_1\neq\alpha_2\neq\ \alpha_3\neq\alpha_4\neq\alpha_5\neq\alpha_6\neq0$$

- إذا كانت F statistic أكبر من الحد الأعلى المقترح للقيم الحرجة، فإننا نفرض فرضية العدم ونقبل الفرض البديل الذي ينص على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.
- إذا كانت F statistic أقل من الحد الأعلى المقترح للقيم الحرجة، فإننا نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

1 Zeghiche Meriem, Bouabid Miloud, The Impact of Selected Economic Variables on Unemployment Rates in Algeria: An Empirical Study, Industrial Economics Review, VOL 15, N 01, 2025, P 82.

[2] غيدة فلة، غيدة فوزية، مرجع سبق ذكره، ص 13.

- إذا كانت F statistic بين قيم الحدين الأدنى والأعلى المقترحة للقيم الحرجة، فإن النتائج سوف تكون غير محددة ويعني ذلك عدم القدرة على اتخاذ القرار لتحديد عما إذا كان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات من عدمه.

المطلب الثاني : استقرارية السلاسل الزمنية

للكشف عن استقرارية السلاسل الزمنية محل الدراسة تم الاعتماد على اختبار PP كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (3): نتائج اختبار الاستقرارية عند المستوى وفق اختبار pp

	LDT	LEXP	
t-Statistic	-1.42	0.44	**النموذج الأول: بوجود ثابت**
Prob.	0.55	0.98	
	n0	n0	
t-Statistic	-4.92	-3.13	**النموذج الثاني: بوجود ثابت وقاطع**
Prob.	0.001	0.11	
	***	n0	
t-Statistic	10.48	-0.17	**النموذج الثالث: بدون ثابت وقاطع**
Prob.	1.000	0.61	
	n0	n0	

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات Eviews14.

أظهرت نتائج اختبار فليبس بيرون (PP) أن كل من متغير انتاج التمور وصادرات خارج المحروقات غير مستقرة المستوى I(0) لان القيمة الاحتمالية أقل من مستوى معنوية 1 %، 5 %، 10% ومنه نقبل الفرضية الصفرية (H_0) التي تنص على وجود جذر الوحدة.

الجدول رقم (4): نتائج اختبار الاستقرارية عند الفرق الاول وفق اختبار pp

	LDT	LEXP	
t-Statistic	-12.99	-8.977	**النموذج الأول: بوجود ثابت**
Prob.	0.000	0.000	
	***	***	
t-Statistic	-13.38	-18.38	**النموذج الثاني: بوجود ثابت وقاطع**
Prob.	0.000	0.000	
	***	***	
t-Statistic	-7.42	-7.48	**النموذج الثالث: بدون ثابت وقاطع**
Prob.	0.000	0.000	
	***	***	

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات Eviews14

أظهرت نتائج اختبار فليبس بيرون (PP) أن كل من متغير انتاج التمور وصادرات خارج المحروقات مستقرة عند الفرق الاول ان القيمة الاحتمالية أكبر من مستوى معنوية 1 %، 5 %، 10% ومنه نقبل الفرضية البديلة (H_1) التي تنص عدم وجود جذر الوحدة.

المطلب الثالث: تقدير نموذج Ardl

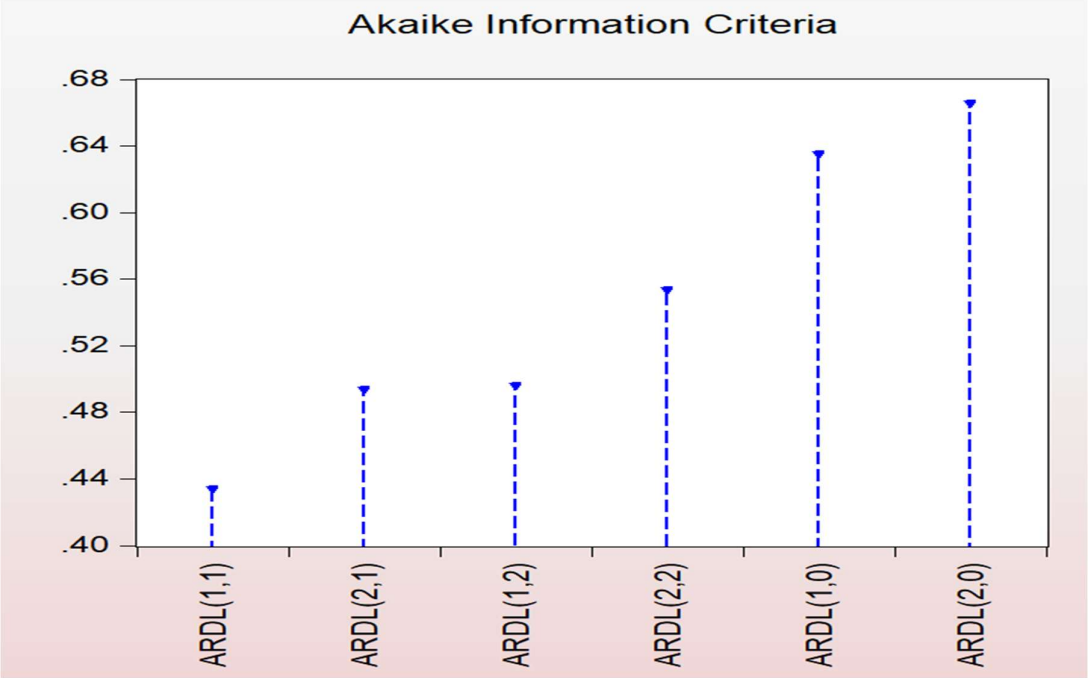
ولتحديد أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج (ARDL) الذي يقيس العلاقة طويلة الأجل وقصيرة الأجل وفق المعادلة التالية:

$$\Delta LEXP = c + \sum_{i=1}^{p} \beta_{1i}\, \Delta LEXP_{t-i} + \sum_{i=1}^{q_1} \beta_{2i}\, \Delta LDT_{t-i} + \alpha_1 LEXP_{t-1} + \alpha_2 LDT_{t-1} + \varepsilon_t$$

أولا: تحديد فترات الإبطاء المثلى:

يبين الشكل الموالي درجة الابطاء المثلى:

الشكل رقم5: تحديد فترة الإبطاء المثلى



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات Eviews14

أظهرت نتائج الشكل أعلاه أن فترات الإبطاء المثلى وفق نموذج Ardl (1, 1) حيث تم الاعتماد على معيار (Akaike) وتبلغ قيمة المعيار (Akaike) (0,44).

ثانيا: نتائج اختبار الحدود The Bound Test:

للتأكد من وجود تكامل المشترك بين انتاج التمور والصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر تم الاعتماد اختبار الحدود (F-Bounds Test) كما هو مبين في الجدول الموالي:

الجدول رقم (6): نتائج اختبار الحدود (The Bound Test)

Bounds Tests

Null hypothesis: No levels relationship
Number of dynamic cointegrating variables: 1
Deterministics: Rest. constant (Case 2)
Sample size: 33

Test Statistic	Value
F-statistic	4.622860

Bounds Critical Values

	Sample Size	10%	5%	1%
I(0)	30	3.303	4.090	6.027
I(1)	30	3.797	4.663	6.760
I(0)	35	3.223	3.957	5.763
I(1)	35	3.757	4.530	6.480
I(0)	Asymptotic	3.020	3.620	4.940
I(1)	Asymptotic	3.510	4.160	5.580

* I(0) and I(1) are respectively the stationary and non-stationary bounds.

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات Eviews14

بينت نتائج الجدول أعلاه أن القيمة إحصائية لفيشر المحسوبة (4,62)=F أكبر من القيم الجدولية للحدود العليا والدنيا عند جميع مستويات معنوية الإحصائية 5%، 10%، ومنه يتم قبول الفرض البديل (H_1) الذي يؤكد وجود تكامل مشترك بين انتاج التمور والصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر.

ثالثا: تقدير نموذج ARDL:

الجدول رقم (7): نتائج تقدير نموذج ARDL

Dependent Variable: LEXP
Method: ARDL
Date: 05/05/26 Time: 22:55
Sample: 1991 2023
Included observations: 33
Lag selection: Automatic (deplags=2, reglags=2)
Selected model: ARDL(1,1) using AIC (6 models evaluated)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Distributed-lag Regressors				
Dependent				
LEXP(-1)	0.661571	0.145547	4.545408	0.0001
Independent				
LDT	-0.964169	0.523868	-1.840481	0.0760
LDT(-1)	1.432781	0.479624	2.987300	0.0057
Deterministic Regressors				
C	-6.097464	2.512554	-2.426800	0.0217

R-squared	0.874759	Mean dependent var	-0.020256
Adjusted R-squared	0.861803	S.D. dependent var	0.749978
S.E. of regression	0.278803	Akaike info criterion	0.396591
Sum squared resid	2.254205	Schwarz criterion	0.577986
Log likelihood	-2.543756	Hannan-Quinn criter.	0.457625
F-statistic	67.51796	Durbin-Watson stat	2.103733
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and any subsequent test results do not account for model selection.

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات Eviews14

تبين نتائج الجدول أعلاه، أن قيمة احصائية فيشر المحسوبة (P=0.00000) أقل من مستوى المعنوية (5%) ومنه نقبل الفرضية البديلة أي أن النموذج المقدر ذو معنوية إحصائية ويمكن الاعتماد عليه في عملية التحليل الاحصائي والاقتصادي.

كما بلغت قيمة معامل التحديد R^2=0,8747 مما يعني أن انتاج التمور يفسر 87,47 % من التغير في الصادرات خارج المحروقات أما النسبة المتبقية تفسرها متغيرات أو عوامل أخرى لم تدرج في النموذج.

رابعا: الاختبارات التشخيصية:

لتأكد من صلاحية النموذج ARDL تم اجراء اختبارات التالية:

- **عدم تجانس التباين (Heteroskedasticity Test: ARCH):**
-

الجدول رقم (8): نتائج اختبارات عدم تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.072763	Prob. F(1,30)	0.7892
Obs*R-squared	0.077426	Prob. Chi-Square(1)	0.7808

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews14

بينت نتائج الجدول أن قيمة احتمالية لاختبار تجانس التباين Prob.F(0.43)، أكبر من مستوى المعنوية (5%)، وبالتالي نقبل الفرضة الصفرية (H_0)، ومنه النموذج ARDL لا يعاني من مشكلة عدم ثبات تباين الأخطاء.

- **مشكل الارتباط الذاتي:**

الجدول رقم (9): نتائج اختبارات الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 1 lag

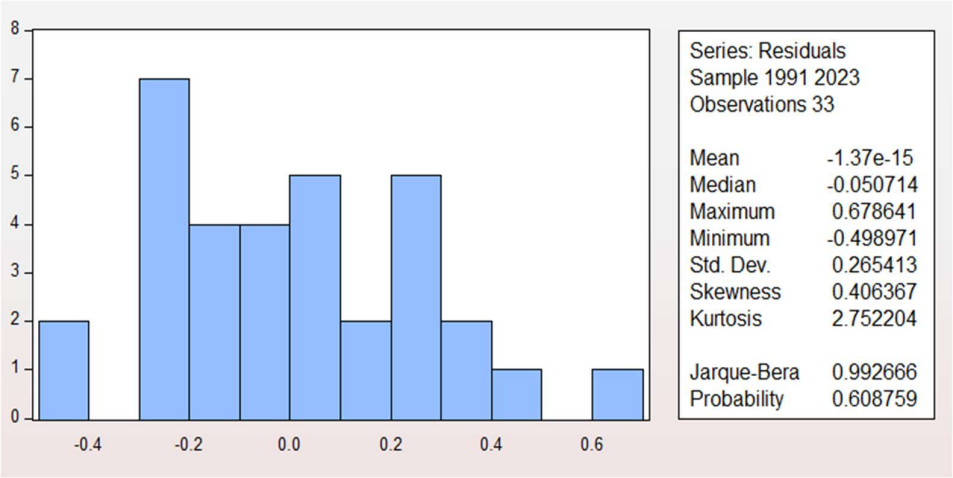
F-statistic	0.186106	Prob. F(1,28)	0.6695
Obs*R-squared	0.217891	Prob. Chi-Square(1)	0.6407

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات Eviews14

بينت نتائج الجدول أن قيمة احتمالية لاختبار الارتباط الذاتي، أكبر من مستوى المعنوية (5%)، وبالتالي نقبل الفرضة الصفرية (H_0) التي تدل على أن النموذج ARDL لا يحتوي على مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي.

- **التوزيع الطبيعي**

الشكل رقم10: اختبار التوزيع الطبيعي



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات Eviews14

بينت نتائج الشكل أن احتمال إحصائية جاك-بيرا Jarque-Bera أكبر من مستوى المعنوية 5%، وعليه البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

- **اختبار الشكل الدالي Ramsey Reset**

باستخدام برنامج eviews تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم (11): نتائج اختبار (Ramsey Reset)

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Omitted Variables: Squares of fitted values
Specification: LEXP LEXP(-1) LDT LDT(-1) C

	Value	df	Probability
t-statistic	1.621517	28	0.1161
F-statistic	2.629318	(1, 28)	0.1161
Likelihood ratio	2.961854	1	0.0853

F-test summary:

	Sum of Sq.	df	Mean Squares
Test SSR	0.193508	1	0.193508
Restricted SSR	2.254205	29	0.077731
Unrestricted SSR	2.060697	28	0.073596

LR test summary:

	Value
Restricted LogL	-2.543756
Unrestricted LogL	-1.062829

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات Eviews14

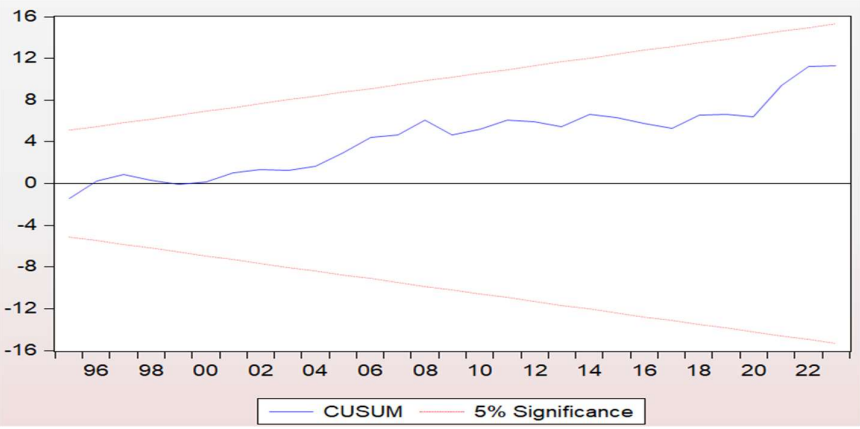
نلاحظ أن قيمة Prob للإحصائية F أكبر من 5%، ومنه نقبل الفرضية الصفرية، وبالتالي لا تعاني من مشكلة التوصيف.

- **اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج:**

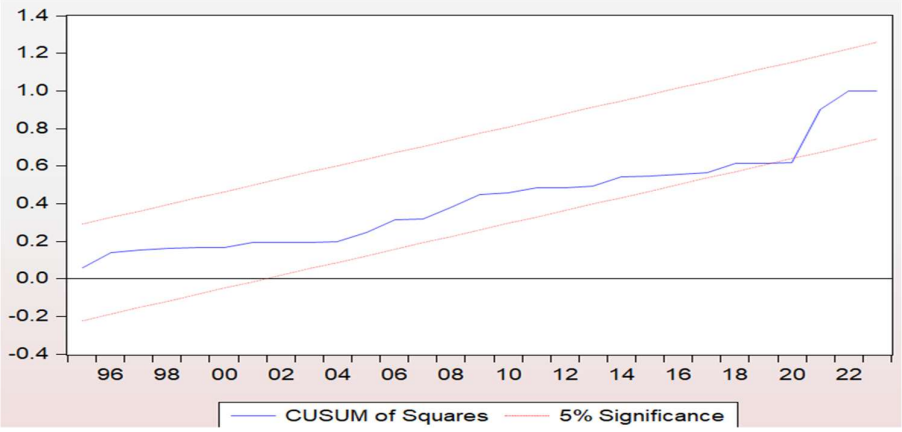
لاختبار استقراريه النموذج تم إجراء اختبار لمجموع التراكمي لتكرار البواقي CUSUM واختبار المجموع التراكمي لتكرار مربعات للبواقي CUSUM of Squares:

الشكل رقم (12): اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج

الشكل رقم 1: المجموع التراكمي لتكرار البواقي



الشكل رقم2: المجموع التراكمي لتكرار مربعات البواقي



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات Eviews14

بينت نتائج اختبار (CUSUMS OF SQUARES , CUSUM)، أن الشكل البياني لإحصاء الاختبارين يقع داخل الحدود الحرجة عند مستوى المعنوية (5%)، ما يدل استقرارية المعلمات النموذج المقدر في الأجل القصير والأجل الطويل.

خامسا: تقدير العلاقة القصيرة وطويلة الأجل

يتم في هذا العنصر تقدير العلاقة بين انتاج التمور والصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر في المدى الطويل والقصير:

أ- تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل

الجدول رقم (13): تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل

Dependent Variable: LEXP
Method: ARDL
Date: 05/06/26 Time: 06:08
Sample: 1991 2023
Included observations: 33
Lag selection: Automatic (deplags=2, reglags=2)
Selected model: ARDL(1,1) using AIC (6 models evaluated)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Cointegrating Equation				
COINTEQ	-0.338429	0.087896	-3.850329	0.0006
Short-run Regressors: Linear (Independent)				
D(LDT)	-0.964169	0.405342	-2.378657	0.0237

R-squared	0.357036	Mean dependent var	0.068362
Adjusted R-squared	0.336295	S.D. dependent var	0.331000
S.E. of regression	0.269660	Akaike info criterion	0.275379
Sum squared resid	2.254205	Schwarz criterion	0.366077
Log likelihood	-2.543756	Hannan-Quinn criter.	0.305896
F-statistic	17.21419	Durbin-Watson stat	2.103733
Prob(F-statistic)	0.000241		

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات Eviews14

تبين نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ تبلغ قيمة هذا المعامل (0,96) =(−1)CointEq، وهو سالب ومعنوي إحصائيا (P=0.00000) عند مستوى 5% كما أن إشارته سالبة (−)، مما يعني وجود علاقة توازنية

طويلة المدى بين انتاج التمور وصادرات خارج المحروقات. وتبين قيمة معلمة حد تصحيح الخطأ أن صادرات خارج المحروقات يعتدل نحو قيمته التوازنية بنسبة 0,96%. كما بينت النتائج انه لا توجد علاقة قصيرة بين انتاج التمور وصادرات خارج المحروقات.

ب- تقدير العلاقة طويلة المدى

الجدول رقم (14): تقدير العلاقة الطويلة المدى

Cointegrating Specification

Deterministics: Rest. constant (Case 2)

CE = LEXP(-1) - (1.384668*LDT(-1) - 18.016962)

Cointegrating Coefficients

Deterministics: Rest. constant (Case 2)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LDT(-1)	1.384668	0.292133	4.739850	0.0000
C	-18.01696	3.808897	-4.730231	0.0000

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات Eviews14

بينت النتائج العلاقة بين انتاج التمور وصادرات خارج المحروقات المدى الطويل:

- نقبل الإشارة الموجبة لمعلمة المتغير انتاج التمور لان القيمة الاحتمالية (prob=0.000) اقل من 5%، والتي تدل على وجود علاقة طردية بين بين انتاج التمور وصادرات خارج المحروقات بحيث إذا زاد انتاج التمور بوحدة واحدة زاد صادرات خارج المحروقات بـ0.38.

خلاصة الفصل:

خلص هذا الفصل إلى إبراز التطور التاريخي لكل من إنتاج التمور والصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة (1990–2023)، مع تحليل الاتجاهات العامة التي ميزت كل منهما، ثم دراسة طبيعة العلاقة بينهما باستخدام الأساليب القياسية.

حيث أظهر تحليل إنتاج التمور منحى تصاعديًا واضحًا على المدى الطويل، حيث انتقل من مستويات ضعيفة نسبيًا في بداية التسعينات إلى مستويات مرتفعة تجاوزت 1.3 مليون طن في السنوات الأخيرة، وهو ما يعكس تطور القدرات الإنتاجية وتحسن الاهتمام بالقطاع الفلاحي، خاصة في إطار السياسات الداعمة والاستثمارات الموجهة نحو الزراعات الاستراتيجية. كما بينت دراسة الصادرات خارج المحروقات أنها مرت بعدة مراحل، بدأت بمرحلة ضعف وتذبذب خلال التسعينات، تلتها فترة تحسن تدريجي محدود، ثم استقرار نسبي، قبل أن تعرف قفزة نوعية ابتداءً من سنة 2021، ما يعكس بداية تحول في توجهات الاقتصاد الوطني نحو التنويع وتقليص الاعتماد على المحروقات.

أما من الناحية القياسية، فقد أظهرت نتائج نموذج تصحيح الخطأ وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين إنتاج التمور والصادرات خارج المحروقات، كما بينت النتائج وجود علاقة طردية معنوية في المدى الطويل.

الخاتمة

خاتمة:

في ختام هذا الموضوع والمتمثل في قياس أثر إنتاج التمور على الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر، يمكن القول إن الاقتصاد الجزائري عرف خلال الفترة (1990–2023) تحولات مهمة على مستوى بنية الإنتاج والتجارة الخارجية، خاصة في ظل التوجه نحو تنويع مصادر الدخل وتقليص الاعتماد على قطاع المحروقات، حيث برز القطاع الفلاحي، وعلى رأسه إنتاج التمور، كأحد البدائل الاستراتيجية القادرة على دعم الصادرات غير النفطية.

يمكن القول إن إنتاج التمور في الجزائر قد شهد تطورًا تصاعديًا ملحوظًا خلال فترة الدراسة، مدفوعًا بالسياسات الفلاحية والدعم الحكومي، مما ساهم في تعزيز قدرته الإنتاجية وتحسين موقعه في الأسواق الخارجية. كما أن الصادرات خارج قطاع المحروقات، رغم تذبذبها خلال بعض الفترات، إلا أنها سجلت منحى تصاعديًا خاصة في السنوات الأخيرة، وهو ما يعكس بداية تحول تدريجي في هيكل الاقتصاد الوطني نحو التنويع الاقتصادي.

ومن أجل الإجابة على الإشكالية الرئيسية المطروحة، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج.

أولا: نتائج اختبار الفرضيات:

- **الفرضية الأولى:** للصادرات أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني من خلال تحسين الميزان التجاري وتوفير العملة الصعبة ودعم النمو الاقتصادي.

وقد تم تأكيد هذه الفرضية، حيث أثبتت الدراسة أن الصادرات تمثل عنصرًا أساسيًا في دعم التوازنات الاقتصادية الكلية، خاصة من خلال مساهمتها في توفير العملة الصعبة وتقليص العجز التجاري.

- **الفرضية الثانية:** تعتمد الجزائر على استراتيجيات متعددة لترقية الصادرات خارج المحروقات أهمها تنويع الاقتصاد، دعم الاستثمار، وتطوير الإطار القانوني واللوجستي للتجارة الخارجية.

وقد تم تأكيد هذه الفرضية، إذ تبين أن الدولة الجزائرية اعتمدت خلال السنوات الأخيرة على مجموعة من السياسات الاقتصادية والإصلاحات الهيكلية الهادفة إلى تنويع الاقتصاد الوطني وتعزيز الصادرات خارج المحروقات.

- **الفرضية الثالثة:** يساهم قطاع التمور بشكل فعّال في دعم وتنمية الصادرات خارج المحروقات عبر زيادة القيمة المضافة وتوفير العملة الصعبة وتنويع المنتجات التصديرية.

وقد تأكدت هذه الفرضية، حيث أظهرت النتائج أن قطاع التمور يعد من القطاعات الفلاحية الاستراتيجية التي تساهم في تعزيز الصادرات غير النفطية، رغم أن مساهمته لا تزال دون الإمكانات المتاحة.

-

- **الفرضية الرابعة:** عرف إنتاج التمور في الجزائر تطورًا تصاعديًا خلال الفترة محل الدراسة مع وجود بعض التذبذبات في بعض السنوات.

وقد تم تأكيد هذه الفرضية، حيث بينت الدراسة وجود اتجاه عام تصاعدي في إنتاج التمور خلال الفترة (1990–2023)، مع تسجيل بعض التغيرات المرحلية المرتبطة بالظروف الاقتصادية والمناخية والسياسات الفلاحية.

- **الفرضية الخامسة:** يؤثر إنتاج التمور بشكل إيجابي على الصادرات خارج المحروقات في الجزائر في المدى الطويل. أن زيادة إنتاج التمور تؤدي في الأجل الطويل إلى ارتفاع الصادرات خارج المحروقات، لأن توسع الإنتاج يخلق فائضًا موجها للتصدير، خاصة مع تحسن الجودة وتطور سلاسل التوزيع والتسويق. كما يساهم هذا القطاع في توفير العملة الصعبة وتعزيز القدرة التصديرية تدريجيًا.

ثانيا: الاقتراحات:

في ضوء النتائج المتوصل إليها، يمكن تقديم الاقتراحات التالية:

- ضرورة تعزيز دعم قطاع إنتاج التمور من خلال تحسين سلاسل الإنتاج والتعبئة والتخزين بما يرفع من القدرة التنافسية للمنتوج الجزائري؛
- تطوير آليات التسويق الخارجي للتمور الجزائرية عبر فتح أسواق جديدة وتنويع وجهات التصدير؛
- تشجيع الاستثمار في الصناعات التحويلية المرتبطة بالتمور لرفع القيمة المضافة وتعزيز الصادرات؛
- تحسين البنية التحتية اللوجستية (النقل، التخزين، الموانئ) لتسهيل عمليات التصدير؛
- دعم سياسات الدولة في تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على قطاع المحروقات من خلال تعزيز القطاعات الفلاحية ذات القدرة التصديرية.

ثالثا: آفاق الدراسة:

نظراً لأهمية هذا الموضوع، يمكن اقتراح مجموعة من المواضيع المستقبلية للبحث، منها:

- دراسة أثر باقي المنتجات الفلاحية (كالخضر والحمضيات) على الصادرات خارج المحروقات؛
- تحليل أثر السياسات الفلاحية على التنمية الاقتصادية في الجزائر؛
- دراسة مقارنة بين الجزائر ودول عربية أخرى في مجال تصدير التمور؛
- تحليل محددات القدرة التنافسية للتمور الجزائرية في الأسواق العالمية؛
- دراسة أثر الاستثمار الفلاحي خاصة في مجال التمور على تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات.

قائمة المراجع و المصادر :

قائمة المراجع والمصادر:

أ- كتب:

1. جعفر عبد الله موسى إدريس، الإدارة الاستراتيجية، دار الناشرون، الأردن، 2013 .
2. فريد النجار، التصدير المعاصر والتحالفات الاستراتيجية، الدار الجامعية، مصر، 2008 .
3. موسى سعيد مطر وآخرون، التجارة الخارجية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2001 .
4. محمد شيخي، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر، عمان، 2011.

ب- مقالات علمية:

5. عبد العزيز سفيان ومجاهد سيد أحمد، ترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج المحروقات، زراعة التمور نموذجاً، مجلة رؤى الاقتصادية، جامعة بشار، العدد 04، جوان 2013 .
6. هشام سفيان صولتشي ومصطفى حبشي، استراتيجية ترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر، مجلة البحوث الإدارة الاقتصاد، المجلد02، العدد01، 2020 .
7. مختار سليم، تطور الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات في ظل الاستراتيجية الاقتصادية الجديدة، مجلة دفاتر الاقتصادية، جامعة عين تموشنت، المجلد 16، العدد 01، 2025 .
8. عربية سلوى، الاستراتيجية التسويقية الفعالة لمنتجات التمور كبديل تنموي في الجزائر، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، جامعة المسيلة، العدد 02، سبتمبر 2017 .
9. حمدي نجود وألبز كلثوم، استراتيجية التصدير كآلية لدعم تنافسية منتجات التمور الجزائرية، مجلة جديدة الاقتصاد ولمقاولاتي، العدد 02، 2019 .
10. عبد العزيز عبدوس، القدرة التنافسية لتمور الجزائرية ومحددات الطلب على صادراتها في الأسواق العالمية مع التركيز على السوق الفرنسية، مجلة الباحث، العدد 08، 2025 .
11. سليمان دحو سعيد بوشول، التسويق الدولي للتمور الجزائرية ودورها في تنمية الصادرات خارج المحروقات، مجلة البديل الاقتصادي، المجلد 06، العدد 02، 2020 .
12. أمال بوسمينة، مدى مساهمة صادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر مع دراسة قياسية للفترة (1991-2020) في إطار نموذجARDL ، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، المجلد 09، العدد 02، 2022 .

13. بوركبة فريال وغردي محمد، دور القطاع الزراعي في ترقية الصادرات خارج المحروقات والمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر، مجلة التنويع الاقتصادي، جامعة عين تموشنت، المجلد 06، العدد 01، 2025 .

14. أبوبكر بوسالم، محمد هبول، أهمية انتاج التمور في ترقية الصادرات والرفع من النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-2016، مجلة الافاق للدراسات الاقتصادية، المجلد 02، العدد 02 .

15. غيدة فلة، غيدة فوزية، أثر الاستثمار في التعليم على النمو الاقتصادي في الجزائر "دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL خلال فترة (1980-2014)، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد (03)، 2008..

ت- أطروحات ورسائل جامعية:

16. بن شني عبد القادر، محاضرات حول تسيير عمليات التجارة الدولية، مطبوعة جامعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة مستغانم، 2022/2021 .

17. جبريط عائشة، دور هيئات التصدير في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات-دراسة تحليلية، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، جامعة غرداية، 2025/2024 .

18. إبراهيم بلقلة، آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي- دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 2009/2008 .

19. إبراهيم بلقلة صباح وسعدون مروة وتومي لأميرة، سبل وآليات ترقية الصادرات خارج المحروقات، حالة الجزائر، مذكرة ماستر تخصص علوم تجارية، جامعة حمة لخضر-الوادي، 2022/2021 .

20. سمير عز الدين، دور القطاع الفلاحي في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر، مذكرة دكتورة في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، 2018/2017 .

21. بوسعيد هشام وبلي البشير، معوقات عملية التصدير في الجزائر-دراسة حالة مؤسسة خاصة-مؤسسة كوندور، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، جامعة المسيلة، 2016/2015 .

22. أسماء بن ساحة، استراتيجية الدولة في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، حالة الجزائر، 2000-2023، مذكرة ماستر علوم التجارية، جامعة غرداية، 2024/2023 .

23. إلهام آيت بن أعمر، آليات تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات، رسالة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة الجزائر-3، 2017/2016 .

24. عبدي زكرياء، آليات تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات، مذكرة ماستر في تخصص العلوم التجارية، المدرسة العليا للتجارة، 2016/2015 .

25. صابرين معتوق، سهام مانع، بلقاسم رحالي، آليات ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر–فترة 2010–2023، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، 2024/2023 .

26. عبد الرزاق بن هارون، استراتيجية ترقية الصادرات غير التغطية في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر، القطاع الزراعي–حالة التمور الجزائرية، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2013/2012 .

27. رماش أحلام وفاء، أثر مؤشرات الحكم الراشد في ترشيد النفقات العامة في الجزائر دراسة تحليلية قياسية للفترة 1996–2020، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، 2024 .

ث– مراجع أجنبية:

28. Zeghiche Meriem, Bouabid Miloud, The Impact of Selected Economic Variables on Unemployment Rates in Algeria : An Empirical Study, Industrial Economics Review, Vol 15, No 01, 2025.

الملاحق

الملحق رقم 1: نتائج اختبار الحدود (The Bound Test)

Bounds Tests

Null hypothesis: No levels relationship
Number of dynamic cointegrating variables: 1
Deterministics: Rest. constant (Case 2)
Sample size: 33

Test Statistic	Value
F-statistic	4.622860

Bounds Critical Values

	Sample Size	10%	5%	1%
I(0)	30	3.303	4.090	6.027
I(1)	30	3.797	4.663	6.760
I(0)	35	3.223	3.957	5.763
I(1)	35	3.757	4.530	6.480
I(0)	Asymptotic	3.020	3.620	4.940
I(1)	Asymptotic	3.510	4.160	5.580

* I(0) and I(1) are respectively the stationary and non-stationary bounds.

Dependent Variable: LEXP
Method: ARDL
Date: 05/05/26 Time: 22:55
Sample: 1991 2023
Included observations: 33
Lag selection: Automatic (deplags=2, reglags=2)
Selected model: ARDL(1,1) using AIC (6 models evaluated)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Distributed-lag Regressors				
Dependent				
LEXP(-1)	0.661571	0.145547	4.545408	0.0001
Independent				
LDT	-0.964169	0.523868	-1.840481	0.0760
LDT(-1)	1.432781	0.479624	2.987300	0.0057
Deterministic Regressors				
C	-6.097464	2.512554	-2.426800	0.0217

R-squared	0.874759	Mean dependent var	-0.020256
Adjusted R-squared	0.861803	S.D. dependent var	0.749978
S.E. of regression	0.278803	Akaike info criterion	0.396591
Sum squared resid	2.254205	Schwarz criterion	0.577986
Log likelihood	-2.543756	Hannan-Quinn criter.	0.457625
F-statistic	67.51796	Durbin-Watson stat	2.103733
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and any subsequent test results do not account for model selection.

الملحق رقم 2: نتائج تقدير نموذج ARDL

الملحق رقم 3: نتائج اختبارات عدم تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.072763	Prob. F(1,30)	0.7892
Obs*R-squared	0.077426	Prob. Chi-Square(1)	0.7808

ملحق رقم 4: نتائج اختبارات الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 1 lag

F-statistic	0.186106	Prob. F(1,28)	0.6695
Obs*R-squared	0.217891	Prob. Chi-Square(1)	0.6407

ملحق رقم 5: نتائج اختبار Ramsey Reset)

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Omitted Variables: Squares of fitted values
Specification: LEXP LEXP(-1) LDT LDT(-1) C

	Value	df	Probability
t-statistic	1.621517	28	0.1161
F-statistic	2.629318	(1, 28)	0.1161
Likelihood ratio	2.961854	1	0.0853

F-test summary:

	Sum of Sq.	df	Mean Squares
Test SSR	0.193508	1	0.193508
Restricted SSR	2.254205	29	0.077731
Unrestricted SSR	2.060697	28	0.073596

LR test summary:

	Value
Restricted LogL	-2.543756
Unrestricted LogL	-1.062829

ملحق رقم 6: تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل

Dependent Variable: LEXP
Method: ARDL
Date: 05/06/26 Time: 06:08
Sample: 1991 2023
Included observations: 33
Lag selection: Automatic (deplags=2, reglags=2)
Selected model: ARDL(1,1) using AIC (6 models evaluated)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Cointegrating Equation				
COINTEQ	-0.338429	0.087896	-3.850329	0.0006
Short-run Regressors: Linear (Independent)				
D(LDT)	-0.964169	0.405342	-2.378657	0.0237

R-squared	0.357036	Mean dependent var	0.068362
Adjusted R-squared	0.336295	S.D. dependent var	0.331000
S.E. of regression	0.269660	Akaike info criterion	0.275379
Sum squared resid	2.254205	Schwarz criterion	0.366077
Log likelihood	-2.543756	Hannan-Quinn criter.	0.305896
F-statistic	17.21419	Durbin-Watson stat	2.103733
Prob(F-statistic)	0.000241		

الملحق رقم 7: تقدير العلاقة الطويلة المدى

Cointegrating Specification

Deterministics: Rest. constant (Case 2)

CE = LEXP(-1) - (1.384668*LDT(-1) - 18.016962)

Cointegrating Coefficients

Deterministics: Rest. constant (Case 2)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LDT(-1)	1.384668	0.292133	4.739850	0.0000
C	-18.01696	3.808897	-4.730231	0.0000

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
Université de Ghardaïa
Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et Sciences de Gestion
Département Sciences Commerciales

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة غرداية
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم التجارية

غرداية في: 13 جوان 2026

شهادة تصحيح

يشهد الأستاذ (ة): سيدات محمد أوراغ الصفة في لجنة المناقشة: مشرف

بصفته عضوا في لجنة مناقشة الطالب (ة): بلعسري أيمن، حبوش عبد السلام

شعبة: علوم تجارية تخصص: مالية وتجارة دولية

بعنوان: أثر إنتاج التمور على ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات دراسة قياسية

تاريخ المناقشة: 03 جوان 2026

أن الطالب (ة) إلتزم (ت) بجميع الملاحظات المقدمة من طرف اللجنة وأن المذكرة قابلة للإيداع النهائي

إمضاء الأستاذ(ة) المكلف(ة) بمتابعة التصحيح

رئيس القسم

جامعة غرداية
قسم العلوم التجارية
كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

بوشيتي توفيق
رئيس قسم العلوم التجارية